

## مواعيد العمل في بيئه المجتمع السعودي ومدى إمكانية تغييرها: دراسة مسحية من منظور تنموي

صادق عبد الحميد المالكي

أستاذ مساعد

قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والإدارة  
جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١١/١٤٢٥هـ وقبل للنشر في ١١/١٤٢٥هـ)

**المستخلص.** نظرًا لأهمية ساعات العمل في حياة المجتمعات لقضايا الإنتاج والتفوق الحضاري بصفة عامة، فإنه من الأهمية بمكان دراسة كافة الاحتمالات الممكنة لمواعيد بداية ونهاية أوقات العمل في المجتمع، ومقارنتها بما هو قائم فعلاً من حيث علاقتها بالظروف المناخية والدينية والاجتماعية والصحية للبيئة قيد الدراسة.

في هذا الشأن ومن خلال استعراض بعض الدراسات العلمية حول مواعيد العمل، يظهر الباحث أن التفكير في تغيير مواعيد العمل أو تعديلها هو أمر يدخل ضمن إطار المعالجة العلمية الجادة، ما دام الأمر يتعلق بتحقيق توافق أفضل بين البيئة الاجتماعية والمناخية والصحية، وبين الحاجات الفردية بهدف رفع إمكانية تحسين ظروف العمل والإنتاج سواء من حيث الظروف المادية أو الدوافع النفسية.

بناء على ما سبق فسوف يقوم الباحث بدراسة مدى ملاءمة مواعيد العمل الحالية في المملكة العربية السعودية لمختلف جوانب الحياة في المجتمع السعودي، حيث يقترح مواعيد بديلة يبدأ فيها العمل مع نهاية وقت صلاة الصبح (بين الساعة الخامسة إلى السادسة صباحاً) وينتهي مع دخول موعد صلاة الظهر (في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف) بالنسبة للدوام الحكومي، ومع صلاة العشاء بالنسبة للفطاع الخاص .

وقد اتضح من خلال المقارنة الموضوعية لحركة ساعات اليوم بين المواعيد الحالية والمواعيد المقترحة أن المواعيد المقترحة تتلاعماً بطريقة أفضل مع الظروف المناخية، كما أنها تحد من عمليات تقاطع ساعات العمل ومواعيد دخول الصلاة، من خلال اعتماد مواقع الصلاة كأساس لبداية ونهاية أوقات العمل، وما يشكله ذلك من توفير في الوقت بالإضافة للتوازن النفسي والديني.

كذلك من الفوائد الأخرى التي تظهر في تطبيق المواعيد المقترحة أن البداية المبكرة للعمل تحقق الاستفادة من بيئة الصباح الصحية التي (التي طبعها الله لتكون فترة البركة في اليوم) في خدمة نشاط الإنتاج بدلاً من النوم، وفي نفس الوقت الحد من تداخل فترة الليل التي طبعها الله لتكون فترة السكون مع فترة العمل.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أظهرت نتائج الاستقصاء الأولي الذي أجراه الباحث بين فئة من السعوديين، ممن هم في سوق العمل السعودي حول مدى قبول اقتراح تعديل مواعيد بداية ونهاية العمل، وجود تأييد عام بنسبة تزيد على (٧٠٪) بين أفراد مجتمع الدراسة، ممن هم في سوق العمل الفعلي.

بطبيعة الحال فإن التغيير المقترح يستلزم تعديلات أخرى في مواعيد بداية اليوم المدرسي والبث التلفزيوني وغير ذلك، ولكن الأمر ليس بالمستحبيل؛ ذلك أن الحكومة السعودية تقوم سنويًا بإجراء تعديلات في مواعيد الدوام مع بداية ونهاية شهر رمضان بقرار حكومي واحد، مما يعني انتفاء وجہ الاستحالة إذا ما جرى التأكيد من الفوائد (من خلال التوسع في دراسة المعطيات التي يطرحها البحث) ووُجدت الإرادة القادرة على الإعداد السليم لإحداث التغيير.

## المقدمة

تعمل المنظمات الكبيرة ضمن إطار إنساني شامل تتدخل فيه العلاقات والقواعد الإدارية وتحاجات العاملين مع البيئة العامة للمجتمع، وهذا الوضع يصبح أكثر تعقيداً في الأجهزة الحكومية بسبب الطبيعة السلطوية للخدمات الحكومية، وغياب معايير الرجحية مقارنة بالأعمال في القطاع الخاص. والجهاز العام في المملكة لا يخرج عن هذا الوصف العام للأجهزة الكبيرة، لكننا نلاحظ أن هنالك عدد من القضايا التي ترتبط بالعمل في المملكة بصفة خاصة وطريقة تنظيم مواعيد النشاط اليومي للمجتمع حول ما يعتبره الناس من الأمور الواجبة في ممارستهم لحياتهم اليومية، حيث يمكن بسهولة ملاحظة تأثير المواعيد التي تحدها الدولة على دورة الإنتاج وحركة الفرد عبر اليوم ككل.

## مشكلة الدراسة وأهميتها

من السهولة يمكن ملاحظة بعض القضايا والمشاكل الإدارية وغير الإدارية التي ترتبط بطريقة أو بأخرى بعمليات الحضور والانصراف من العمل والمواعيد الحالية للدوام الرسمي في المملكة، من هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر:

وجود فارق زمني كبير بين موعد أذان الصبح وبين موعد بداية يوم العمل، حيث تتوافق هذه الفترة الضاغطة لدى أغلب أفراد المجتمع بين ساعتين وعشرين دقيقة إلى ٤٠ دقيقة حسب الفترة من السنة (الحساب تم على أساس منطقة الرياض)<sup>(١)</sup>، ولهذا الأمر تأثيراته على الفرد والمجتمع التي يجب دراستها.

- تقاطع مواعيد العمل مع الأوقات المخصصة للصلوة (صلوة الظهر، والمغرب، والعشاء) وال الحاجة إلى انصراف الموظفين بعيداً عن أماكن عملهم، ومن ثم ظهور مشكلة تغيب الموظفين الملحوظة بعد انتهاء الصلاة، أو على الأقل تأخرهم في العودة للعمل<sup>(٢)</sup>.

- تقاطع مواعيد العمل مع الأوقات المخصصة للصلوة وتأخر بعض الموظفين في العودة إلى أماكن عملهم يعني أوتوماتيكياً أن هنالك من المراجعين من سوف يتضرر لفترة أطول أو قد يعود أدراجه دون إنجاز ما جاء من أجله، وهذا التأخير مهما قلت مدة له آثار اقتصادية لا بد من حسابها، لأنه يتكرر يومياً ويحدث للآلاف من المراجعين .

- الملاحظة أعلاه لها تأثيراتها الطبيعية على تكاليف العمل الحكومي، حيث تزداد التكاليف مع استمرار تأخر بعض الموظفين من جهة، وتأثير هذا التأخير على أنشطة الناس بطريقة غير مباشرة من جهة أخرى، مما قد يؤثر سلباً على مدى رضى الناس على النشاط العام في المجتمع.

- ساعات العمل الحالية تشتمل على ساعات الذروة في ارتفاع درجة الحرارة، مما يؤثر على العملية الإنتاجية ذاتها، وبالتالي بالنسبة لأصحاب الأعمال التي تتطلب العمل خارج المكاتب بعيداً عن المكبات، ويدخل ضمن إطار هذه الأعمال الأنشطة الإنتاجية المباشرة التي تشكل عماد أي اقتصاد.

(١) حسب دراسة أعدها المهندس عبد العزيز بن محمد السحيبي فإن الفترة الزمنية بين شروق الشمس وموعد بدء الدوام (٧:٣٠) تتراوح بين ساعتين وعشرين دقيقة خلال شهر ربيع الأول و ٤٠ دقيقة خلال شهر شوال (عام ١٤٢١) (اليمامة: العدد ٦٥٧، ٣ ربيع الأول ١٤٢٢)، وبحساب المعدل لجميع أشهر نفس السنة فإن معدل الفارق بين موعد الشروق وموعد الدوام هو في حدود الساعة والنصف، أما إذا ما وضعنا في الاعتبار الواقع الفعلي القائم لبداية الدوام في أغلب الدوائر الحكومية وهو الساعة الثامنة صباحاً فإن معدل الفارق يرتفع إلى ساعتين ونلاحظ هنا أيضاً أن هذا الفارق الكبير سوف يتزيد بطبيعة الحال لو حسبنا الفارق بين موعد صلاة الفجر وبين موعد بداية الدوام.

(٢) المعيوف، صلاح بن معاذ و محمد بن عبدالعزيز المهنـا، العوامل المؤثرة في عدم انتظام الموظفين في الدوام الرسمي بالملـكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارـة العامة، ١٤٢٢ حـيث اظهـر الكـاتـبـان من خـلال التـحلـيل الإحـصـائـي لـعينـة (٢٠٠٢) موظـفـين سـعـودـيين مـن (١٧٢) جـهـةـ حـكـومـيـةـ أـنـ (٦٨٪) مـنـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ يـخـرـجـونـ وـيـعـودـونـ أـنـتـاءـ فـزـةـ الـعـمـلـ، حـيثـ تـراـوـحـتـ فـترـاتـ الغـيـابـ بـيـنـ أـقـلـ مـنـ سـاعـةـ (٤٠٪) وـ سـاعـةـ إـلـىـ ثـلـاثـ سـاعـاتـ (٣٣٪) أـمـاـ نـسـبةـ مـنـ يـتـغـيـرـونـ لـأـكـثـرـ مـنـ ثـلـاثـ سـاعـاتـ فـكـانـتـ (٢٦٪) (انظر الرسم البياني في الكتاب، ص ٨٦).

- الموعد المقرر حالياً لنهاية الدوام الرسمي في أغلب الدوائر الحكومية هو الثانية والنصف، وهذا الوقت يشكل نقطة ذروة درجة الحرارة تقريراً في أغلب مدن المملكة ولفترات طويلة من العام، مما يشكل معاناة حقيقية للموظفين وللمراجعين.

العلاقة بين السياسة الرسمية في مجال تحديد مواعيد العمل (مواعيد الدوام الرسمي) وبين مواعيد بدء النشاط اليومي للمجتمع ككل

رغم أن القطاع الحكومي لا يشكل إلا جزءاً من قطاع الإنتاج والعمل في المجتمع السعودي، إلا أن هذا القطاع هو الأكثر تأثيراً في حياة المجتمع<sup>(٣)</sup>، وفي تقرير مواعيد العمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة وذلك للأسباب التالية:

١- القطاع الحكومي هو أكبر موظف (البسام، ١٩٩٩) في المجتمع، وبالتالي فإن نظام الدوام ومواعيده في هذا القطاع يؤثر على فئة كبيرة من المجتمع بطريقة مباشرة.

٢- وزارة التعليم هي التي تحدد مواعيد بدء ونهاية الدوام في المدارس الحكومية، التي تزيد نسبتها على أكثر من (٩٠٪) من المدارس العاملة في المملكة، وهذه المواعيد يعتمدها الناس في تحديد مواعيد بداية نشاطهم اليومي.

٣- وزارة الإعلام هي التي تحدد مواعيد بداية ونهاية الإرسال التلفزيوني، وهذه المواعيد يعتمدها البعض في تحديد موعد نوم العائلة. وهكذا فالسياسة العامة في مجال البث التلفزيوني هي أداة في يد الجهاز الحكومي، تستطيع من خلالها الدولة تحديد الموعد التقريري لإلزام بانتهاء النشاط اليومي للمجتمع.

٤- تتفق الدولة مبالغ كبيرة على عملية فرض الالتزام بالصلة خلال فترات الدوام الحكومي والدوام في القطاع الخاص، وقد تستطيع الدولة تحفيض هذه التكاليف من خلال العمل على ربط مواعيد العمل بمواعيد الصلة، مما يحقق الارتباط المنشود بين العمل والصلة بطريقة طبيعية وبتكلفة أقل.

أهداف الدراسة

المظاهر السابقة هي قضايا ملاحظة من قبل المسؤولين وعامة الناس، ولا يشكل هذا البحث حل لها، لكن هذه الملاحظات كانت حافزاً للباحث لدراسة مواعيد بديلة، بل والعمل على تلمس

(٣) المعيوف، صلاح بن معاذ ومحمد بن عبدالعزيز المهنـا، العوامل المؤثرة في عدم انتظام الموظفين في الدوام الرسمي بالملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٤٢٢هـ، ص ٢٦.

مدى قبول عامة الناس لبعض الحلول العملية، على أمل مساعدة الجهاز الحكومي في تحرير الخطوة التالية في معالجة بعض المظاهر آنفة الذكر، ولا يمثل هذا العمل سوى جانب الاستقراء الأولي، وهو لا يعني بحال عن التحليل المباشر لسلبيات وإيجابيات فكرة من النوع المطروح هنا، وأثرها المرتبط على نشاط القطاعين الحكومي والخاص.

### **منهجية الدراسة وخطوات البحث**

في ضوء التحديد السابق، فإن البحث هنا سوف يعالج الموضوع في ثلاثة أجزاء تتکامل كالتالي:

#### **أولاًً: أدبيات الدراسة وتنقسم إلى قسمين:**

**القسم الأول:** الأسس العلمية للتفكير في مواعيد عمل مختلفة عما درج عليه المجتمع سوف يقوم الباحث بتوضيح الأسس العلمية للتفكير في مواعيد عمل مختلفة عن النسق التقليدي القائم في المجتمع، وأن العمل على دراسة مواعيد بديلة هو أمر معروف في العمل العلمي، ما دام معيار الإنتاجية والتوازن الاجتماعي والبيئي هو من ضمن الأهداف المنشودة من التعديل أو التغيير. كذلك فسوف يوضح الباحث الدور الذي يمكن أن يلعبه الدين في عملية التنمية في المجتمع كجزء مما يستفاد من دراسة نظرية ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني في مجال العلاقة بين التغيير في القيم الدينية السائدة وبين التغيير في نظرة المجتمع للعمل والاستثمار.

#### **القسم الثاني: شرح عام لاقتراح المواعيد البديلة:**

في هذا القسم من البحث، فإن الكاتب يجيب على السؤال التالي:

هل يمكن تغيير المواعيد الحالية لدوام العمل في المملكة العربية السعودية إلى مواعيد أخرى بديلة، بما يمكن أن يساعد في تحسين ظروف الإنتاج والحياة بصفة عامة في المملكة، وبما يحقق توازنًا أفضل مع عوامل البيئة المحيطة بمحتمل حوانها؟

ضمن إطار هذا السؤال، فإن الباحث سوف يشرح فكرة تغيير المواعيد الحالية إلى مواعيد أخرى بديلة، مع استخدام رسومات توضيحية للمقارنة بمدى الارتباط بظروف البيئة الدينية واللغوية والاجتماعية، ومقارنة أثر هذا التغيير عبر ساعات اليوم، كذلك سيقوم الباحث بالنظر إلى الاقتراح المطروح من حيث مدى تطبيقه في الماضي القريب من تاريخ المملكة.

### **ثانياً: الجانب الميداني للدراسة**

نظراً لكون عملية تغيير مواعيد الدوام هي أمر شامل وسوف يؤثر على مختلف قطاعات المجتمع، فإنه من الضروري العمل على استشاف التوجه العام لدى الناس، بهدف تحديد درجة الموافقة من عدمها قبل الإقدام على أية تعديلات. لذلك فقد قام الباحث بتوزيع استقصاء أولي بهدف تحري ميول التوجه العام لدى قطاع هام من المجتمع نحو الفكرة كوسيلة للاسترشاد الأولي وتحديد بعض القضايا التي قد يثيرها اقتراح التعديل بالإجابة على بعض الاعتراضات التي وردت في استقصاء المعارضين لاقتراح التعديل.

### **ثالثاً: التحليل والنتائج والتوصيات**

يلخص الباحث في هذا الجزء نتائج تكامل الدراسة النظرية والمسحية في دراسة التعديل المقترن، وفي ضوء ذلك يجري تقديم بعض التوصيات، وكذلك تحديد القضايا البحثية التي استجدة خلال معالجة موضوع البحث.

#### **أولاً: أدبيات الدراسة**

##### **القسم الأول: الأسس العلمية للتفكير في مواعيد عمل مختلفة عما درج عليه المجتمع**

في بيئة عمل يتعاظم فيها دور وسائل الاتصال، ومع تزايد حاجات الإنتاج الإبداعي، فإننا نجد تنوعاً كبيراً في الدراسات التي تعالج قضية توقيت ساعات الإنتاج بعيداً عن المواعيد الاعتيادية التي درج عليها المجتمع، وبالذات في المجتمعات المتقدمة. هدف هذه الدراسات ليس بالضرورة تحقيق الريادة في الإنتاج. معناتها التقليدي (زيادة عدد الوحدات المنتجة في وحدة الزمن)، وإنما توفر درجة من المواجهة بين حاجات المنشأة من جهة وبين راحة وسعادة الموظف والعميل<sup>(٤)</sup>، مع الحفاظ على مستوى الإنتاجية أو زراعته إن أمكن.

(٤) في ظل استمرار تطور وسائل الاتصال بمختلف صورها فإن الكاتب Jeremy Rifkin (2000) يرى أننا نشارك في قيام "اقتصاد الشبكات" (Network Economy) حيث تتجلى فيه مظاهر ومتطلبات جديدة، مثل تسامي الخسارة مادية السلعة (استبدل ذلك بصورة السلعة مثلاً)، وتحول بعض الأعمال الإنتاجية لتصبح مجرد خدمات غير محسوسة، وتزايد دور التسويق الترويجي حتى قبل انتاج السلعة ذاتها، وتزايد القيام بتسويق وبيع الخبرات المكتسبة كسلعة تباع، وأنحسار دور أصحاب السلع الرأسمالية أمام تسامي أهمية التسويق الإبداعي. (انظر: Rifkin, Jeremy. *The Age of Access*. New York: Penguin Putnam Inc. 2000, p. 114)

هذه المظاهر تقود سوق العمل أكثر فأكثر نحو البحث عن أصحاب العقول المبدعة وتوفير البيئة المناسبة لهم حتى يتمكروا من الإبداع. وفي الوقت الحالي فإننا نجد أن أحد لهم أدوات توفير البيئة الإبداعية اللازمة في عصر شبكات الاتصال المختلفة تقوم على النظر إلى التعديلات في مواعيد العمل كوسيلة لتحقيق الراحة النفسية للموظف حتى يمكن من التفكير الحلاق وتقديم ما لديه.

ففي مجتمع يؤمن بالبحث العلمي والتفكير خارج الإطار النمطي، فإنه ليس من الغريب البحث في سلبيات وإيجابيات مواعيد العمل القائمة ودراسة جميع البدائل المختتملة وتأثيراتها على العملية الإنتاجية وأوقات الاستراحة والنوم، ومدى قدرتها على تقليل الضغوط النفسية والبيئية على الموظف والعميل في نفس الوقت. في هذا المجال فإننا نجد عدد من مجالات الدراسة التي ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوع إعادة تنظيم مواعيد العمل، من هذه الدراسات:

١ - الدراسات حول ما يسمى بأوقات العمل المرنة (Flexible working hour-Flexitime): وهي الدراسات التي ترتبط بمحاولة بعض المؤسسات الخاصة المواءمة بين الحاجات الاجتماعية للموظف وبين مواعيد قيامه بأداء عمله، ضمن إطار النشاط العام للمنظمة، وذلك اعترافاً من المنظمة بوجود بعض الظروف الإنسانية الملحة للموظف، التي يمكن إرضائها عن طريق نظام مرن لمواعيد الحضور والانصراف ومكان عمل الموظف<sup>(٥)</sup>. بطبيعة الحال فإن إمكانية المرونة في المواعيد تختلف من مجال عمل إلى آخر، بل وقد ينال الأمر لموظفي دون آخر في نفس المنظمة، لكن المهم هنا هو أن فكرة المرونة في مواعيد العمل يمكن أن تؤخذ كأساس لإدخال العوامل الاجتماعية والإنسانية للموظف في تنظيم مواعيد العمل، ومحاولة مواهمتها مع صالح المنظمة وطبيعة النشاط لأن مثل هذه المواءمة انعكاسات محتملة على الإنتاج ونوعية الحياة.

٢ - الدراسات حول ميزات وعيوب أسبوع العمل المكثف (The Compressed Work Week): يجري هنا النظر إلى مواعيد مختلفة خلال الأسبوع، بحيث يقوم الموظف بإنجاز نفس العمل المطلوب، ولكن خلال عدد أقل من أيام الأسبوع عن طريق العمل لفترة أطول في بعض الأيام، فبدلاً من أن يعمل الفرد لفترة ٨ ساعات في مدة خمسة أيام، فإنه يمكن أن يعمل لفترة ١٠ ساعات في مدة أربعة أيام من الأسبوع لإنجاز نفس العمل<sup>(٦)</sup>.

٣ - دراسات أساليب الاشتراك في الوظيفة (Job Sharing): هنا نجد مرة أخرى محاولات تسخير نشاط العمل والتوظيف للحاجات الاجتماعية لبعض الموظفين، فقد قامت بعض المنظمات الكبيرة، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، بالسماح لبعض موظفيها بأن يشغل نفس الوظيفة موظفين بدلاً من موظف واحد بنفس مرتب وميزات شخص واحد. هذا النوع من التعديل يستلزم

(5) Golembiewski, and Proehl, A survey of the empirical literature on flexible work hours: Characteristics and consequences of a major innovation, *Academy of Management Review*, 1978, 3: 837-53.

(6) Ronen and Primp, The Compressed Work Week as Organizational Change: Behavioral and Attitudinal Outcomes, *Academy of Management Review*, 1981, 6: p. 70.

التوافق بين رغبات وأوقات عمل المنظمة وبين مواعيد حضور وانصراف موظفين لا موظف واحد لأداء نفس العمل<sup>(٧)</sup>.

٤ - دراسات العمل الجزئي (Part-Time Employment): قد يكون هذا الأسلوب المرن في التعامل مع التنوع في حاجات المنظمة والعامل هو أكثر الأساليب السابقة انتشاراً في الخروج عن نمط الدوام العام في المجتمع عن طريق إتاحة الفرصة للعامل في الالتزام المخلود بمواعيد عدد ساعات العمل التي تطبقها المنظمة، إلا أنه رغم انتشار استعمال هذا الأسلوب، فهو عادة ما ينظر له كحل مؤقت<sup>(٨)</sup>.

٥ - العمل عن بعد (Remote Employment and the Virtual Office -RE/VO-): التطور المائل في وسائل ونظم الاتصالات، بما فيها التطور في حقل الشبكة العالمية للمعلومات في العشر سنوات الأخيرة أثاحت إمكانية تنظيم مواعيد عمل بعض مجالات النشاط الإنتاجي، بعيداً عن نظام المواعيد التقليدية الثابتة التي درج عليها المجتمع، فالعمل عن بعد يتيح للفرد إمكانية تنفيذ جزء كبير من واجبات عمله اليومية من غير مركز مكان عمل المؤسسة التي يعمل لها<sup>(٩)</sup>، بما يتلاءم مع جدوله الخاص، ومن ثم اعتماد وسائل نقل المعلومات الحديثة كالفاكس أو البريد الإلكتروني لإيصال ما تم إنجازه إلى مقر العمل.

٦ - دراسات العمل من البيت (Home Business): الحاجة الاجتماعية الملحة لمواعيد عمل مرنة أدت إلى تطور نوع آخر من قطاع العمل الحر، الذي ينطلق نشاط الإنتاج فيه من نفس مسكن الفرد، مما يتيح أعلى درجات المرونة في التحكم في مواعيد العمل<sup>(١٠)</sup> والراحة، وهذا التطور يرتبط إلى حد كبير بمدى تقديم مؤسسات ووسائل النقل البريدي ونظم الاتصالات في المجتمع، من حيث الأمانة والسرعة، حيث تقوم مؤسسات النقل بمهمة نقل المنتجات إلى العملاء مباشرة من نفس البيت الذي يتم فيه الإنتاج.

(7) **Frease, and Zawacki.** Job sharing: An answer to productivity problems? *The Personal Administrator*, 1979, (October), 24: 35-38.

(8) **Ronen, Simcha.** Alternative work Schedules. Homewood, Illinois: Dow Jones-Irwin. 1984. P 120

(9) انظر الموقع الخاص بـ : (www.globaldialog.com) في (Remote Employment and the Virtual Office -RE/VO-) (www.globaldialog.com) في هذا الموقع ابتداء من عام ١٩٩٩ وهو يسعى لنشر أنسس وقواعد العمل عن بعد واعتبار هذا النوع من المرونة في مواعيد ومكان العمل وسيلة لتحسين نوعية الحياة الاجتماعية وفي نفس الوقت زيادة الإنتاج.

(10) **Huff, Priscilla.** 101 Best Home Business Success Secrets. Rocklin: Prima Publishing. 1999, p. 3

## ٧ - دراسات حول أثر التغيير في مواعيد العمل على بعض الجوانب الأساسية للعمل

الدراسات والأفكار السابقة حول تعديل نسق مواعيد العمل عن النسق التقليدي في المجتمع أدت إلى قيام دراسات ترکز على محاولة رصد التأثير سلباً أو إيجاباً لكل نمط<sup>(١١)</sup>، وتشمل قضايا هذه الدراسات مواضيع مثل:

١ - دراسة العلاقة بين الإنتاج والتغيير في أوقات العمل<sup>(١٢)</sup>: هاجس زيادة الإنتاجية هو بطبيعة الحال العامل المشترك الأكثر أهمية بين مختلف دراسات التعديل في مواعيد الاعتيادية للعمل، وفي أدنى الحالات فإن هذا الهدف قد ينخفض إلى القول بأن السماح بالمرونة في توقيت العمل الزمني والمكاني سوف يساعد المنظمة في الحفاظ على نفس مستوى الإنتاجية مع تحقيق عامل الراحة النفسية للموظف، مما قد يساعد المنظمة في الحفاظ على الموظفين الأكثـر كفاءة .

القبول بمواعيد عمل تختلف عن تلك المتبعة في المجتمع، يمكن أن ينظر له أيضاً من حيث إتاحة الفرصة للمنظمة لخفض تكاليف ساعة العمل، أو قد تستخدم في زيادة عدد الساعات المتاحة للعملاء للوصول إلى المنظمة، مما يعني زيادة في رضى العملاء، وبالذات في أنشطة ما يعرف بخدمات العملاء (Customer Services).

٢ - دراسة التأثيرات الصحية: أثر مواعيد العمل التي يحددها المجتمع (من حيث مدى تداخلها مع ساعات الليل) على ما يسمى بالساعة البيولوجية للإنسان، وبالذات على المدى الطويل<sup>(١٣)</sup>، حيث عادة ما يكون لتوقيت العمل تأثير على ساعات اليقظة والنوم خلال الأربع والعشرين ساعة. فقد كان من نتائج عدد من التجارب والبحوث التطبيقية حول مواعيد النوم والاستيقاظ اكتشاف وجود ما يشبه الساعة الداخلية للإنسان (Biological Clock) تؤثر في رتابة وسلامة وقوع أداء الوظائف الحيوية الأساسية بين ساعات الليل والنهار، وتشمل هذه الوظائف عمليات التنفس وضخ الدم في الجسم والجهاز المضمي، ففي الليل اتضحت بطاقة سرعة دقات القلب وتغير إفرازات المعدة والغدد، كما تخف سرعة التنفس، كذلك تتغير نسبة عدد الكريات البيضاء إلى الحمراء<sup>(١٤)</sup>. خلاصة

(١١) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

Ronen and Primp, The Compressed Work Week as Organizational Change: Behavioral and Attitudinal Outcomes, *Academy of Management Review*, 1981, 6: 70.

(12) Calvasina, and Boxx, Efficiency of workers on the four-day workweek. *Academy of Management Journal*, 1975, 18: 604-10.

Standard Edition CD Encyclopedia Britannica 2001. Search under the topic: Biological Rhythms in Humans. (١٣) انظر:

(14) Compton's Encyclopedia. Vol. 3, p. 227.

هذه الدراسات تشير إلى أن الإنسان معد فسيولوجياً للعمل بالنهار والنوم في الليل وأن تبديل دورة اليوم ليتدخل وقت النوم مع وقت النهار ووقت العمل مع وقت الليل سوف يؤثر على المدى الطويل على صحة وكفاءة أداء الإنسان، حيث يفقد جزءاً من توازنه الفكري والجساني.

٣- التأثيرات النفسية: أظهرت عدد من الدراسات وجود علاقة بين الزمن وسلوك الإنسان، ومن البحوث المباشرة في هذا الموضوع الدراسة التي أجراها ميشن وجاكسن J.A Michon and J. L. Jackson بعنوان Time, Mind and Behavior ثم قاما بإصدارها في كتاب تحت نفس العنوان<sup>(١٥)</sup>.

٤- الدراسات الإدارية حول العلاقة بين تعديل مواعيد العمل والتغيير في حاجات الإشراف الإداري: إحدى التكاليف غير الظاهرة في مجال الإدارة تلك التي تتعلق بمشكلة نوعية ودقة الإشراف الإداري المطلوب في إنماز الأعمال. في هذا الشأن، فإن تعديل المواعيد يستلزم بالضرورة دراسة ما إذا كان النسق الزمني الجديد يستلزم تقليل أو زيادة الأعمال الإشرافية التي كانت معتمدة قبل التغيير، حيث يفترض إدخال هذا العنصر في حساب تكلفة نظامي المواعيد القديم والجديد<sup>(١٦)</sup>.

٥- دراسات حول مقاومة التغيير التي قد تواجهها الأفكار الجديدة، وطرق إعداد العاملين لتقبل التغيير قبل وبعد التطبيق، وأساليب التخطيط المبكر للتعامل مع ردود الفعل السلبية<sup>(١٧)</sup>.

#### **أثر الدين على العمل في المجتمع: نحو تطوير الإطار النظري**

النظريات والأبعاد الفكرية السابقة تعمل بطريقة أو بأخرى على الربط بين الإنتاجية على مستوى المنشأة وبين أنظمة التوقيت المختللة، لكنها لا تغطي قضيaya العلاقة بين القيم الدينية السائدة في المجتمع وقضايا العمل ونشاطه، فذلك يدخل ضمن ما يسمى بعلم الاجتماع الديني، الذي كان أهم رواده على الإطلاق مفكر علم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية: العلاقة بين الدين والحياة الاقتصادية والاجتماعية في الثقافة الحديثة. في هذا الكتاب الذي

(15) Dickenson, and Wijting, An analysis of workers' attitudes towards the four- day, 40 hour work week. *Psychological Reports*, 1975, 37, 383-90.

(١٦) المادة رقم (٥) من نظام تأديب الموظفين في المملكة الصادر في ١٣٩١ تضع قواعد عامة لتنظيم حضور الموظفين وانصرافهم بما في ذلك أهمية الدوام وضرورة قيام الرؤساء والمرشرين بمتابعة دوام الموظفين، ورغم ذلك فإن هيئة الرقابة والتحقيق كشفت بأن الموظفين الذين يعملون على بند الأجرور هم أقل غياباً من زملائهم الرسميين (انظر: العبيوف، صالح بن معاذ و محمد بن عبدالعزيز المها، العوامل المؤثرة في عدم انتظام الموظفين في الدوام الرسمي بالمملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٤٢٢، ص ٢٣-٢٤).

ما يعني وجود خلل في نظام الإشراف .

(17) Goodale, and Aagard, Factors relating to varying reactions to the four-day work week. *Journal of Applied Psychology*, 1975, 60: 33-38.

نشر على شكل مقالتين في عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٥، يشير ماكس فيبر إلى أن التغير في قيم الدين ومعايير "الأخلاق" المرتبطة به في بريطانيا وألمانيا وهولندا، الذي جاء مع ظهور الإصلاحيين البروتستانت<sup>(١٨)</sup> (Foy, 1980, 333-33) وانحسار الكاثوليكية المسيحية التقليدية، أدى إلى تعزيز دور الدين في تحفيز العمل (الإنتاج) والإدخار، وهو أساس نمو الرأسمالية الحديثة (فيبر، ١٤٠٩). في بينما تعتبر حياة العمل والكدح خطراً على الروح في المنظور الكاثوليكي المغرق في الدعوة إلى الرهبانية والاعتزال، فإن المنظور البروتستانتي الإصلاحي كان يرى أن العمل هو تمجيد الله وغاية روحية وهو هدف للحياة في ذاته<sup>(١٩)</sup>، ذلك لأن شهوة جمع المال وإن كانت تشكل خطراً على الروح، فإنها على أي حال أقل خطراً من الكسل<sup>(٢٠)</sup>.

كذلك وفي الطرف الآخر من المعادلة فإن الزهد وعدم الإسراف اللذان ظهرما كجزء من قيم الإصلاح البروتستانتي في هولندا وبريطانيا وألمانيا (نبذ الإصلاحيون إسراف ملوك وأباطرة أوروبا على قصورهم وإقطاعياتهم)، ساعدما في نمو قيمة الإدخار كجزء من نمو عمليات التراكم الرأسمالي الازمة لعمليات الإنطلاق الاستثماري<sup>(٢١)</sup>.

تحليل فيبر كان على المستوى الكلي ولم يخضع لأي إثبات تجريبي، ورغم ذلك فإن التفاعلات المنطقية التي افترضها في تحليله للعلاقة بين القيم الدينية والعمل جعلت من عمله في كتابه المذكور أهم تفسير للتغير الذي حدث في المجتمعات الأوروبية، والذي ظهرت في ظله الرأسمالية الحديثة انطلاقاً من المناطق التي انتشرت فيها البروتستانتية. هذا التوجه الفكري الذي أطلق فيبر له العنوان في التحليل

(١٨) قائمة مفكري الإصلاح البروتستانتي تشمل عدداً كبيراً من المفكرين ورجال الدين الذين ضحوا بحياتهم في سبيل إيقاف استمرار رجال الكنيسة الكاثوليكية لعملية استغلال الدين لتحقيق النفوذ والثروة من هؤلاء: John Wycliff (1320-1384), John Hus (1369-1415), Martin Luther (1483-1546), John Calvin (1509-64). لمزيد من التفاصيل عن فكر هؤلاء وغيرهم في عمليات الإصلاح، انظر:

Foy, 1980 Catholic Almanac. Huntington, Indiana: OSV, Inc. 1980, pp. 332-333.

(١٩) روبيتس، تيمونز وأمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة سر الشيشكلي. الكويت: مطبع السياسة، نوفمبر ٢٠٠٤. ص ١٠٨.

(٢٠) فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية: العلاقة بين الدين والحياة الاقتصادية والاجتماعية في الثقافة الحديثة. ترجمة أبو بكر باقادر وأكرم طاشكendi. جدة: مكتبة مصباح ١٤٠٩، ص ٤٧-٤٨.

(٢١) يقول فيبر في كتابه عن الزهد وأثره الاقتصادي: "حينما تم إخراج الزهد من زوايا الراهبان إلى الحياة العملية وأصبح مسيطرًا على الأخلاق الدنيوية، فإنه قد قام بواجبه في بناء فكرة كون عظيم للنظام الاقتصادي الفعال..." (فيبر، ماكس. الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية: العلاقة بين الدين والحياة الاقتصادية والاجتماعية في الثقافة الحديثة. ترجمة أبو بكر باقادر وأكرم طاشكendi. جدة: مكتبة مصباح ١٤٠٩، ص ٣١).

الاجتماعي، لا بد أن يدعونا إلى النظر في قضية المواجه من حيث العلاقة بين مواعيد العبادة والعملية الإنتاجية، ومدى التفاعل السلي أو الإيجابي بينهما في ظل النظام الحالي لمواعيد العمل والبدائل التي يمكن طرحها وهو ما سوف نقوم به خلال مراحل البحث.

### الخلاصة

من خلال التحليل السابق فإنه ليس من الغريب علمياً في أن يتم دراسة بدائل لمواعيد العمل التي درج المجتمع عليها، ما دام المهد المنشود هو التأكيد من جدارة المواعيد المتبعه في المجتمع (أو المنشأة) وأنها الأفضل نسبياً في تحقيق الكفاية في الإنتاج والراحة للعاملين والمواطنة الاجتماعية، فإذا ظهر غير ذلك من خلال مقارنتها بمواعيد بدائلة، فإن النشاط العلمي عندها لا بد أن يتوجه لدراسة البدائل وكيفية إحداث التغيير وقضايا وطرق مساعدة العاملين والمجتمع على تقبل النمط الجديد .

من وجهة نظر أخرى، فإنه وباستقراء تفسير ماكس فيبر لحداثة التنمية في أوروبا، فقد اتضح أهمية النظر في العلاقة بين القيم الدينية السائدة في المجتمع وبين قضايا العمل والإنتاج، حيث سوف يقوم الكاتب ضمن إطار موضوع البحث بالنظر في العلاقة بين مواعيد العبادة ضمن إطار البيئة السعودية وبين حركة العمل والراحة خلال ساعات اليوم الواحد.

### القسم الثاني: شرح عام لاقتراح المواجه البديلة

فيما يلي سوف يقوم الباحث بتحديد الأسس الموضوعية التي يفترض الاسترشاد بها في تحديد مواعيد عمل تتلاءم بطريقة فنوذجية مع معطيات البيئة السعودية، ثم يشرح فكرته في اقتراح التعديل ليقارنه بعد ذلك بالمواجه الحالية للعمل في القطاعين العام والخاص مستعيناً بعض الأشكال.

#### ١) أسس وقواعد للتفكير في مواعيد عمل فنوذجية بما يتلاءم مع حاجات البيئة السعودية

في ضوء ما سبق فإن التفكير في مواعيد عمل بدائله أفضل نسبياً من المواجه المستخدمة في هذا المجتمع أو ذاك، لابد أن يكون له منطلقات موضوعية لبريرها، حيث قد يستند في تبرير عملية التعديل إلى عوامل من البيئة الجغرافية أو الدينية أو القواعد الصحية السليمة، لكن وفي جميع الحالات فإن هنالك عدد من الأسس التي لا بد أن تبقى في أذهاننا ونحن نسعى للوصول إلى المواجه المثلثي. ومن هذه المنطلقات أو الأولويات التي اعتمدتها الباحث في دراسته لمواعيد بدائلة للمجتمع السعودي:

- ١ - أن فترة الإنتاج هي أهم فترة في اليوم في حياة أي مجتمع، من هنا كان لابد من أن ينحصر لها أفضل ساعات النهار في ظل الظروف البيئية المحيطة، بهدف رفع الإنتاجية باستخدام نفس المدخلات.
  - ٢ - أن تتحقق المواعيد الجديدة علاقة أفضل بين مواعيد العبادة في المجتمع ومواعيد العمل، بالحد ما أمكن من تقاطعهما والاستفادة من العبادات كحافر للعمل خلال حركة اليوم.
  - ٣ - من الثابت علمياً أن نوم الليل أفضل من النوم خلال ساعات النهار وهكذا فإن ساعات عمل تتيح قدرًا أكبر من النوم خلال فترة الليل هي أفضل نسبياً من ساعات تقتضي من ساعات الليل للعمل .
  - ٤ - أن توفر المواعيد الجديدة أقل قدر من حاجات الإشراف الإداري والمتابعة، معنى الحد ما أمكن من ساعات المهدى في ملاحقة الموظفين، مع الأخذ في الاعتبار أن التوفير المطلوب ليس فقط في ساعات العاملين وإنما في ساعات المراجعين وراحتهم، حيث قد يستمر المدير أو المشرف غياب الموظف الذي يعمل تحت إمرته بسبب أو لآخر مع مرور الزمن، لكن المعاناة الحقيقة تبقى قائمة في طرف المراجعين الذين لا يجدون بدأ من انتظار عودة الموظف أو العودة دون إنجاز ما جاءوا من أجله.
  - ٥ - ضرورة أحد البعد الاقتصادي في الاعتبار باعتماد حساب للتکاليف الكلية في حالتي الدوام، ومقارنة التکاليف الكلية لتقرير الأثر الاقتصادي.
  - ٦ - أهمية المواءمة ما أمكن بين مواعيد العمل وعوامل التغير في البيئة الجغرافية خلال ساعات العمل، مثل مدى نقاء الهواء ودرجة حرارة الجو وعلاقة هذه الظروف بالقدرة على الإنتاج.
  - ٧ - أهمية مراعاة البعد الاجتماعي وال النفسي للعامل أو الموظف، حيث يشمل ذلك القيام باحتساب ساعات الراحة المتاحة ضمن إطار نظام المواعيد الحالية وأي نظام لمواعيد بديلة.
  - ٨ - الأهمية الخاصة للتعرف ولو بصورة مبدئية على مدى القبول (أو الرفض) العام للتغيير ونوعية القضايا التي يمكن أن تطرح في حال القرار بالتطبيق في الواقع العملي.
- بطبيعة الحال ورغم أهمية المنطلقات أعلاه في التأسيس لمواعيد عمل جديدة، فإن علينا أن نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الموازنة بين الحاجات المختلفة وكذلك نسبية المزايا والعيوب عند المقارنة بين البديل المتاحة.

انطلاقاً مما سبق، فسوف يقوم الباحث فيما يلي بشرح مواعيد بديلة لمواعيد الدوام الرسمي الحالي، مع تقديم مقارنة عبر ساعات النهار في جداول ورسومات توضيحية (سوف يشمل العمل التغيير الذي يمكن أن يحدث في دورة عمل القطاع الخاص).

## ٢) التعديل المقترن لمواعيد العمل

من حيث المبدأ، فإننا نتفق جميعاً على أن المواعيد الحالية للدوام في المملكة، والتي يفترض أن يبدأ فيها العمل الساعة السابعة والنصف صباحاً، وينتهي في حدود الساعة الثانية والنصف ظهراً ليست مواعيد منزلة، وأننا نستطيع أن نخضعها للتمحیص والمقارنة. من هنا فإن الباحث واستناداً البعض المعايير الجغرافية والدينية والصحية (سيتم توضيحيها خلال البحث) يرى أن مواعيد عمل مختلفة تبدأ مع صلاة الصبح تقريباً ثم يتتابع فيها يوم العمل ليجري ربط نهايته مع صلاة الظهر (للدوام الحكومي) ومع صلاة العشاء بالنسبة للدوام الفترة الثانية في القطاع الخاص، سوف يكون له آثار إيجابية على أداء الإنسان العامل ومواعيد راحته ونومه خلال بقية اليوم<sup>(٢٢)</sup>.

لتبرير وجهة النظر آفة الذكر، وحتى نستطيع متابعة حركة انتقال حياة الأفراد وفق مواعيد الدوام الحالي والدوام المقترن من مرحلة الاستيقاظ إلى بداية العمل، مع تحديد نقاط التداخل مع الصلاة وأوقات ذروة الحرارة وغير ذلك، فقد وجدت أنه قد يكون من المفيد اعتماد التغيير عبر اليوم وفق شكل للساعة (١٢+١٢) للمساعدة في كشف عمليات الانتقال عبر ساعات الليل والنهار (انظر الشكل ١)، ثم بعد ذلك تم اعتماد نفس الشكل لإظهار الكيفية التي سوف يتتابع فيها اليوم في حال تقرير مواعيد عمل تبدأ مع صلاة الصبح في حدود الساعة ٦ صباحاً (بدلاً من الساعة السابعة والنصف)، وتنتهي مع صلاة الظهر في حدود الساعة ١٢,٣٠ (بدلاً من الساعة الثانية والنصف) (انظر الشكل ٢)<sup>(٢٣)</sup>.

## ٣) المقارنة عبر ساعات اليوم

في الجدول رقم (١) نجد مقارنة مختصرة بين المواعيد الحالية والمواعيد المقترنة ساعة بساعة على أساس البدء في تحديد الفروق منذ اللحظة الأولى من النهار إلى لحظات دخول الليل، وذلك للتعرف على انتقال حركة الفرد بين العمل والراحة والنوم وكيف تتخلل كل ذلك أوقات العبادة اليومية، وكذلك تحديد عدد الساعات التي تتوفر في ظل النظمتين لكل مجال.

(٢٢) النطاق الزمني للتحليل سوف يقتصر على دورة اليوم ابتداءً من مرحلة الاستيقاظ والخروج إلى العمل إلى نهاية العمل ومرحلة النوم ليلاً.

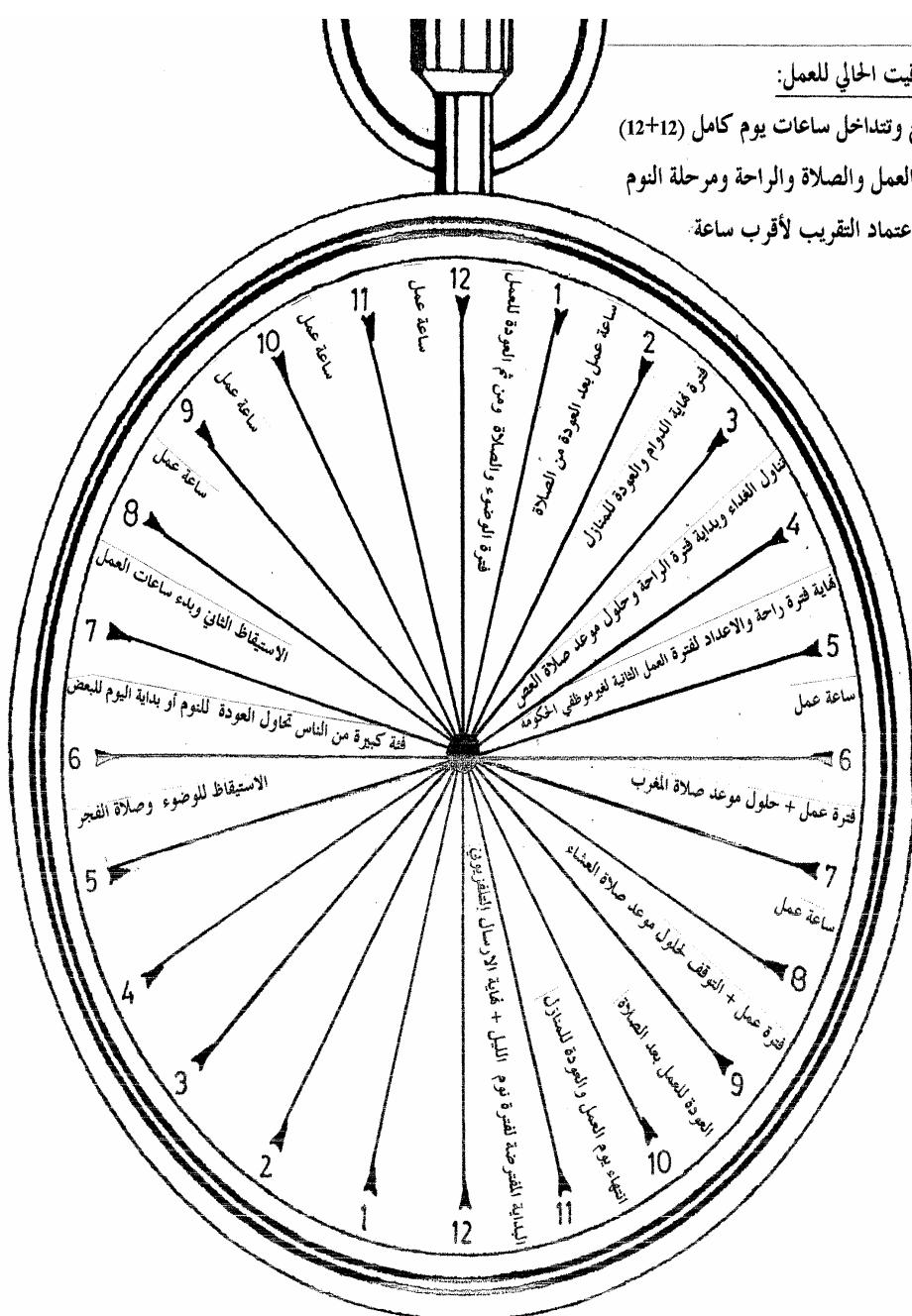
(٢٣) نظراً لاختلاف مواعيد الصلاة (فارق التوقيت) من منطقة لأخرى عبر أنحاء المملكة فإن جميع المواعيد في هذا البحث تبقى تقريباً حيث لا بد من دراسة موضوع فوارق التوقيت في بحث مستقل لتحديد أفضل أسلوب للتعامل مع الاختلافات، مع الأخذ بعين الإعتبار أن فارق التوقيت في موعد الصلوات بين مدن المملكة يؤثر في اختلاف مواعيد العمل خلال فترة صلاة الظهر وذلك وفق نظام الدوام الحالي .

التوقيت الحالي للعمل:

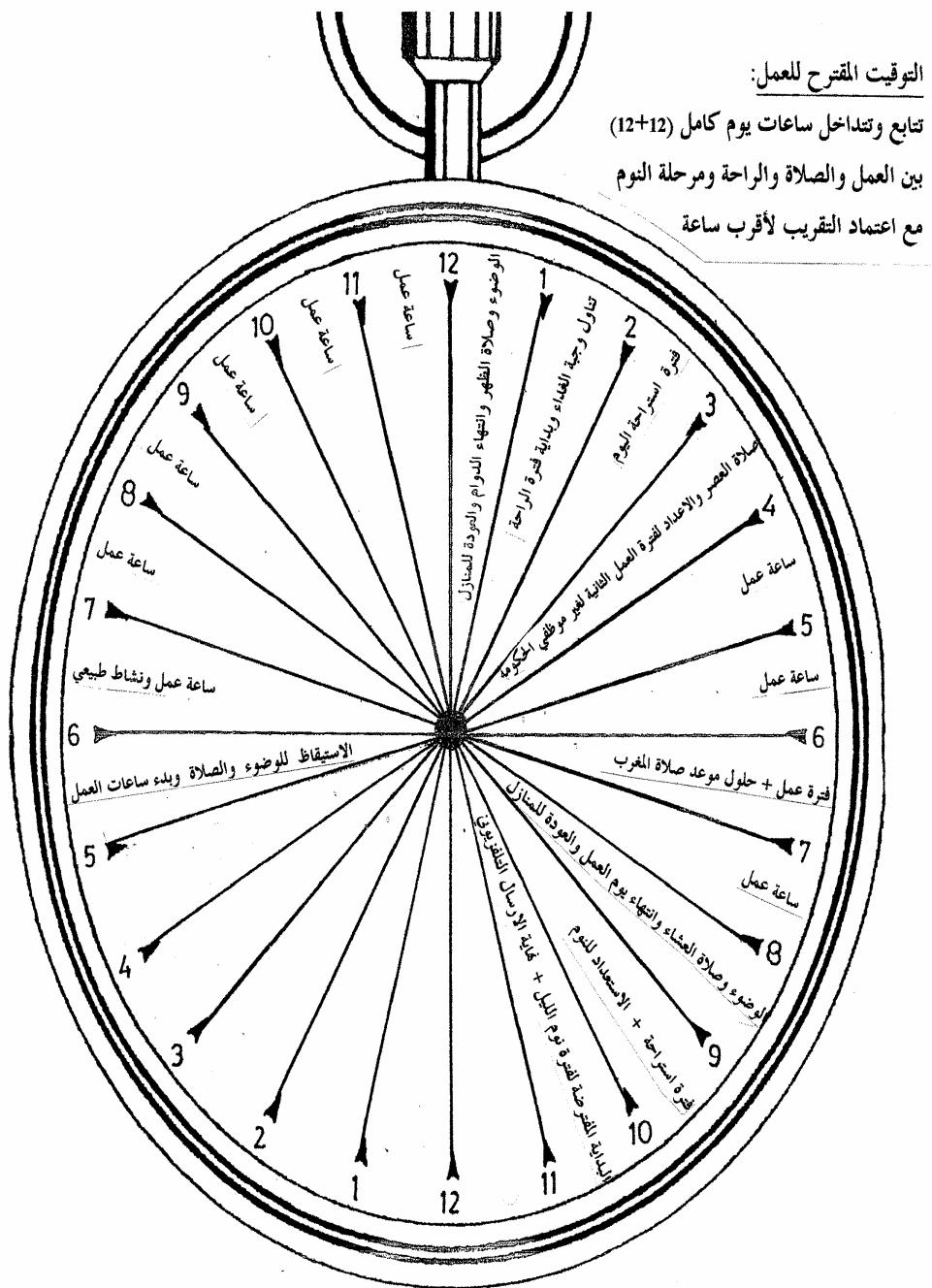
تابع و تداخل ساعات یوم کامل (12+12)

## **بين العمل والصلوة والراحة ومرحلة النوم**

مع اعتماد التقرير لأقرب ساعة.



## الشكل (١)



(٢) الشكل

جدول (١) مقارنة مواعي الدوام الحادي مع المقترن.

#### ٤) علاقة المواعيد في النظمتين الحالي والمقترح بعوامل البيئة السعودية

المقارنة الأولية بين المواعيد الحالية للدوام والمواعيد المقترحة يجب أن تقوم على مقارنة مدى جدارة النظمتين الحالي والمقترح ساعة بساعة لمختلف جوانب الحياة في المملكة، حيث يقوم الباحث فيما يلي بشرح بعض تفاصيل الاختلاف بين النظمتين كما ظهرت من خلال مقارنة ساعات اليوم وفق الدوامين، بما في ذلك ساعات فترة ما بعد الدوام الحكومي (الفترة الثانية من دوام القطاع الخاص) مع الأخذ في الاعتبار أن المواعيد الواردة هي مواعيد تقريرية ولا بد من احتساب فوارق التوقيت بدقة أكبر عبر مناطق المملكة .

##### فترة بداية اليوم

- تتحقق المواعيد المقترحة مواءمةً أفضل بين مواعيد الإلتحاق وبين العوامل البيئية التي تفرضها الظروف المناخية للملكة، فالجو ألطاف ما يكون في فترات الصباح الباكر ثم تأخذ درجة الحرارة في الارتفاع ابتداءً من الساعة الثانية عشرة، ومع هذا التزايد في درجات الحرارة تنحدر القدرة الإنتاجية ككل لأسباب فسيولوجية. كذلك من المعروف علمياً أن ساعات الصباح الباكر تحوي أعلى نسبة أو كصحين في الجو مقارنة ببقية ساعات النهار، رغم صعوبة حساب هذا الأمر على إنتاجية الفرد.

- تتحقق المواعيد المقترحة تلاءماً أفضل بين مواعيد الاستيقاظ ومواعيد صلاة الصبح، فاليوم فيها يبدأ بصلوة (الصبح) وبدلاً من الاستيقاظ للصلوة ثم العودة لمحاولة النوم (كما يحدث لفئة كبيرة من الناس من يصلون الصبح) مع اعتزافنا بصعوبة ذلك بعد أن يكون الفرد قد غسل وجهه في الموضوع، فإنه وحسب المواعيد المقترحة تكون صلاة الصبح هي نقطة بدء العمل.

##### الفترة من ١٢ إلى ١ ظهراً

حسب الدوام الحالي، ومعأخذ فوارق التوقيت في الاعتبار، فإن هذه الفترة هي فترة التوقف عن العمل لأذان الظهر والوضع واداء صلاة الظهر<sup>(٢٤)</sup>. هنا فإنه من المعروف في أواسط العمل الحكومي أن فئة من الموظفين يستغلون هذه الفترة لقضاء حاجاتهم الشخصية، حيث يتأخر البعض في العودة إلى مكاتبهم بعد موعد انتهاء الصلاة، بل إن البعض قد لا يعود إلا في نهاية الدوام

(٢٤) انظر ملحق رقم (٢) حيث تم اعتماد تعليم صادر عن وزارة الشؤون الإسلامية – وكالة الوزارة بجدة كأساس في عملية حساب الفترة بين الأذان وإقامة الصلاة، حيث تصل هذه الفترة إلى أكثر من ٤٥ دقيقة وذلك في الحالات المثلثة التي لا يؤدي فيها الفرد سنة تحية المسجد أو سنة صلاة الظهر.

(المعيوف والمهنا، ١٤٢٢ ، ٢١٢)، في هذا الشأن فلا بد أن نشير إلى الأعباء الرقابية التي يتحملها مدراء الإدارات في متابعة خروج الموظفين وعودتهم إلى مقار عملهم، وأنها تستهلك يومياً الكثير من الجهد والمال. أما في حالة المواجهة المقترحة، فإن أذان صلاة الظهر هو إعلان لنهاية الدوام، وبالتالي فإن صلاة الظهر تصبح خارج إطار العمل الرسمي، ووقتها هو من وقت الموظف وليس من وقت الدوام الذي تدفع الدولة المواطن تكاليفه.

كذلك وحسب المواجهة المقترحة، فإن جزءاً من هذه الفترة سوف يصبح ضمن فترةتناولوجبة الغداء وبداية فترة الراحة، حيث يكون الفرد قد وصل إلى بيته في الفترة بين الساعة ٣٠:١٢ و الساعة ٣٠:١١).

### **فترة الخروج من العمل (نهاية الدوام)**

بالنسبة لفترة الانصراف، فإنه وحسب الدوام المقترح فإن الساعة ١٢:٣٠ بعيدة نسبياً عن فترة ساعات الذروة في درجة الحرارة، وهو أمر يراعي ارتفاع درجة الحرارة لأغلب فترات السنة في المملكة بعد الساعة الثانية والنصف، حيث من غير المعقول أن يتم تحديد موعد خروج الناس من أعمالهم لتكون في أشد ساعات النهار حرارة خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يملكون وسائل نقل ممكية، وهم في الغالب الأعم من يعملون في قطاعات الإنتاج الفعلي .

مشكلة التزامن في الحاجة للكهرباء في ظل المواجهة الحالية بسبب الموعد الحالي لنهاية الدوام

ال رسمي:

على صعيد آخر فإن هنالك فائدة غير مباشرة لتعديل موعد الخروج ليكون في حدود الساعة ٣٠:١٢، فحسب المواجهة الحالية التي ينتهي فيها الدوام الساعة ٣٠:٢ فإن عملية إطفاء مكيفات التبريد في الدوائر الحكومية لا يتم إلا بعد الساعة الثانية والنصف، وفي نفس الوقت فإننا نلاحظ أن ربات البيوت في بيتهن يحتاجن بطبيعة الحال إلى أقصى درجة تكييف خلال نفس الفترة (٣٠:١٢ إلى الساعة ٤)، نظراً لارتفاع درجة حرارة الجو، وقد نشأ عن هذا التزامن في الحاجة إلى قدرة أكبر في التكييف ظهور ساعات ذروة عالية جداً، مما يجهد مولدات الطاقة، وتلتزم الدولة بسبب هذا التزامن بتكاليف أجهزة باهظة (نظراً لارتفاع المطلوب من الكهرباء في ساعة معينة من النهار بذاتها)، بالإضافة إلى صيانة تشغيلية مكلفة، وهذا الأمر ينعكس بدوره على تكلفة الكهرباء في المملكة ككل لأن نسبة ما تستهلكه أجهزة التكييف من الطاقة التي يتم توليدها في المملكة هو نحو

(٤٠٪) <sup>(٢٥)</sup> (هذه النسبة تتفق مع بعض الأرقام العالمية في استهلاك المباني للطاقة، ففي ألمانيا الاتحادية مثلاً تستهلك عمليات التدفئة ما معدله (٤٠٪) في المباني التجارية، وتزيد هذه النسبة مما يستهلك من الطاقة في عمليات التدفئة في البيوت السكنية الألمانية ليصل إلى الثلثين من إجمالي الاستهلاك <sup>(٢٦)</sup>).

هنا لا بد أن نشير إلى أن الموعد المقترن لنهاية الدوام (٣٠:١٢) يلغى هذا التزامن في الحاجة للطاقة الكهربائية بين الدوائر الحكومية والمساكن الخاصة، وبالذات في المدن الكبرى، حيث تعمل الوزارات وفروعها<sup>(٢٧)</sup>، حيث يمكن أن تنخفض الحاجة المطلوبة من الكهرباء خلال ساعات الذروة إذا ما تم تطبيق التعديل المقترن.

### **فتررة نهاية العمل وفتررة الراحة خلال النهار (الفترة الزمنية من موعد نهاية الدوام الرسمي إلى موعد بدء الفترة الثانية للعمل في القطاع الخاص)**

العلاقة بين مواعيد العمل في القطاع العام ومواعيد العمل في القطاع الخاص:

مواعيد العمل والراحة في القطاع الخاص تتأثر بمواعيد الدوام في القطاع الحكومي، كما أسلفنا سابقاً، الواقع أننا لا نستطيع الفصل بين الفترتين لأننا نتحدث عن مواعيد عمل في مجتمع واحد، فإذا في النهار حسب مواعيد القطاع الحكومي تصبح عملياً مواعيد بداية النهار لكلا القطاعين، وبالذات في المجتمع السعودي حيث تلعب الدولة دوراً أكبر نسبياً من غيرها<sup>(٢٨)</sup>.

بناء على ما سبق، فسوف تتتابع دورة اليوم خلال ساعات العمل في القطاع الخاص بهدف استكمال عملية المقارنة بين نظامي المواعيد الحالية والمواعيد المقترنة.

(٢٥) سليمان، يوسف محمد. مطلوب مراعاة البعد الاقتصادي: (٤٠٪) من طاقة السعودية تسرقها أجهزة التكيف. جريدة الاقتصادية ٦-٢٠٠٠.

(٢٦) Deutschland. No. 5, October|November 2000, p. 65.

(٢٧) هذه الملاحظة الخامة جاءت خلال نقاش قبل حوالي عشر سنوات مع أستاذ محاضر في معهد الإدارة العامة بالرياض هو الأخ محمد باطري حيث تفضل بالإشارة إلى أن التزامن في الحاجة للكهرباء في المواعيد الحالية للدوام تزيد من تكاليف الأجهزة المطلوبة والصيانة.

(٢٨) يرتبط الأمر هنا بسيطرة الدولة الكاملة على قطاع النفط الذي يشكل دخله أساس العمل التجاري والاستثماري في المملكة.

- الفترة من الساعة ٣٠ إلى ٣:

حسب الدوام الحالي فإن هذه الفترة هي فترة نهاية الدوام والعودة إلى المساكن، أما حسب الدوام المقترن، فسيكون الفرد قد وصل إلى بيته قبل مرحلة الذروة في درجة الحرارة، وبعد تناوله للغداء تصبح هذه الفترة بطبيعة الحال ضمن فترة الراحة والقيلولة.

- فترة الساعة من ٣ إلى الساعة ٤:

حسب ما يليه تسلسل اليوم وفق مواعيد الدوام الحالي، فإن هذه الساعة من النهار تصبح محل عدد من التناقضات التي يجد فيها الفرد نفسه تحت ضغوط متعارضة يومياً، فبعد وصوله من عمله وانتهاءه من وجبة الغداء، ولنقل في حدود الساعة الثالثة والنصف، يحتاج الفرد إلى فترة للراحة لكن موعد صلاة العصر يكون قد حل أو على وشك أن يحل، وقد يختار البعض منا في انتظار الصلاة كما يجب أو الخلود إلى الراحة استجابة للدواعي الفسيولوجية الطبيعية.

هذا التناقض ينحده غير موجود في فترة الدوام المقترن لأن فترة الراحة تكون بين الساعة ١:٣٠ إلى الساعة ٣ أو ٣:٣٠ ويصبح أذان العصر إيذاناً بنهاية فترة الراحة، حيث سوف يكون من اليسير على الفرد حسب النظام المقترن الوضوء والخروج للصلاة، ومن ثم الانطلاق لفترة العمل الثانية بعد أن ارتاح وأدى صلاة العصر.

- فترة صلاة المغرب:

في كلا النظامين فإن فترة العمل الثانية يجب أن تتقاطع مع موعد صلاة المغرب، لكننا نلاحظ أن صلاة المغرب هي أقصر الصلوات من حيث الفترة بين الأذان والإقامة، وهي في الواقع وسيلة معايدة لربط العمل التجاري بالأخلاق والمبادئ الحميدة التي يؤكدها الإسلام في تنظيم العمل التجاري، مثل ضرورة التدوين وإيفاء الكيل وعدم الاحتكار والسماحة في التعامل وغيرها<sup>(٢٩)</sup>، وفي هذه الفترة نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف يذكر بين نظامي الدوام الحالي والمقترح.

- الفترة ما بعد صلاة المغرب وحتى صلاة العشاء:

لا يوجد اختلاف يذكر بين النظامين في هذه الفترة، ففي كلا النظامين هي فترة عمل.

(٢٩) لمزيد من التفصيل انظر:

Malki, Sadig. The Religion of Islam and the Economy of Society. A non published research, 1980, pp. 6-11.  
في هذا البحث درس الكاتب قضايا القيم الاقتصادية التي يسعى الإسلام لغرسها على المستوى الفردي في حقل المعاملات الاقتصادية كمبادئ يتبعها الفرد ربه بالعمل بها.

- فترة صلاة العشاء: حسب الدوام الحالي للقطاع الخاص، فإن التاجر أو العامل يجب أن يتوقف عن العمل عند الأذان، ثم يعود بعد أداء الصلاة لنشاطه التجاري، لكن نلاحظ هنا أن هذا التوقف في منتصف العمل المسائية يعني أن الكثير من المتسوقين من النساء والأطفال سوف يتظرون في الشوارع إلى حين انتهاء الصلاة وعودة العامل أو التاجر منها (لأنه من غير المنطقي أن يعودوا إلى بيوتهم دون قضاء حاجاتهم)، وهذا المادر اليومي الذي قد يقضيه البعض في الانتظار هو في الواقع على حساب المجتمع، ولا بد من إيجاد طريقة لتوفير الوقت على الناس أن أمكن، فهو كما نعلم يحدث لآلاف الناس يومياً.

أما حسب الدوام المقترن فإن أذان صلاة العشاء ونتيجة للبداية المبكرة للعمل في الفترة الصباحية وال فترة الثانية، فإن صلاة العشاء تصبح موعد إعلان نهاية يوم العمل، مما يقدم حلّا جذرّياً لمشكلة تقاطع فترة العمل مع الصلاة وانتظار الناس لفتح المحلات بعد الصلاة.

#### - الفترة ما بعد صلاة العشاء:

حسب الدوام الحالي وكما قلنا سابقاً، فإن العمل يعود ليستمر، حيث تبدأ عملية إعادة فتح المحلات مرة أخرى بعد الصلاة، ثم يعود العمل مرة أخرى ليتوقف في حدود الساعة العاشرة ثم تبدأ عملية العودة إلى المساكن في حدود الساعة العاشرة لتبدأ فترة تناول وجبة العشاء وبداية فترة الراحة في نهاية اليوم في حدود الفترة ما بين ١٠ إلى ١١ وتصبح الساعة من ١١ إلى ١٢ هي الساعة المفترضة لبداية فترة النوم.

أما حسب الدوام المقترن فإن فترة العودة للمساكن ستكون بعد نهاية صلاة العشاء مباشرة (إلى ٩ تقريرياً) وعليه فستكون فترة وجبة العشاء وبداية فترة راحة نهاية اليوم في الفترة، ما بين الساعة ٩ إلى الساعة ١٠، وبطبيعة الحال فستصبح الفترة الطبيعية المفترضة للنوم ابتداءً من الساعة ١٠ إلى ١١.

فروق أخرى تظهر من خلال مقارنة النظام الحالي والنظام المقترن وعلاقتهما بنسق الحياة اليومي:

- إن فترة النوم المتاحة خلال الليل سوف تكون أطول حسب الدوام المقترن؛ لأن ساعات العمل تنتهي في فترة مبكرة نسبياً، وكما نعلم فإن ساعات النوم خلال الليل تكون أفضل من ساعات النوم خلال النهار.

- إن المواعيد حسب الدوام المقترح تتلاعماً بطريقة أفضل منطقياً مع موعد صلاة الصبح على أساس أنه واجب نلتزم به، لأن عدد الساعات من بداية فترة النوم المفترضة في الدوام الحالي (في حدود الساعة ١٢) إلى موعد صلاة الصبح سوف تكون في حدود ٥ ساعات، أما حسب الدوام المقترح فستكون في حدود ٧ ساعات، وهذه المدة أقرب إلى تحقيق الحد الأدنى من ساعات النوم المطلوبة للإنسان الطبيعي في عمر الإنتاج.
- إن بدء يوم العمل بالصلاحة سوف يكون له آثاره النفسية على نشاط الموظف والتزامه بقىم العمل، والفارق الحالي بين موعد صلاة الصبح وموعد العمل (انظر الحاشية رقم ٣) قد يؤدي بالبعض إلى إهمال موعد صلاة الصبح، مما قد يكون له آثاره الوخيمة على نفسية الموظف الذي بدأ يومه بتضييع أحب الأعمال إلى الله (الصلاحة في وقتها)، وقد يستمر الموظف الخطيرة الأدنى من ذلك في عمله فيقصر فيما هو أقل من إضاعة الصلاة.

## ٥) النظر للتعديل المقترن في ضوء تاريخ نشأة المملكة

ونحن ندرس إمكانية تعديل مواعيد الدوام الحالي إلى مواعيد أخرى، بما يتلاعماً مع بعض جوانب الحياة في المملكة، فإنه بالإمكان أيضاً الاسترشاد بما كانت عليه مواعيد العمل في عهود سابقة.

في هذا الشأن، فإن فترة إنجاز توحيد أجزاء المملكة تشكل فترة هامة من تاريخ المنطقة العربية ككل، حيث ينظر لهذه الفترة على أنها فترة خاصة تحقق فيها اتحاد مناطق كانت متاخرة عبر سنين طويلة.

ففي تلك الفترة بالذات كانت مواعيد العمل تتباين مع الاقتراح المطروح في السطور السابقة، حيث كانت دورة النشاط اليومي في المجتمع تبدأ مع صلاة الصبح ويتهي يوم العمل مع صلاة العشاء<sup>(٣٠)</sup>.

لقد كان جدول الملك عبد العزيز رحمة الله عليه يبدأ بعد استيقاظه قبل طلوع الفجر ثم وبعد تأدية صلاة الصبح يبدأ في إدارة شؤون الدولة حتى قرب موعد صلاة الظهر فينتقل إلى فصمه الخاص ليتناول طعام الغداء ويصل إلى الظهر، ثم يأوي لغرفة نومه فيرتاح فيها حتى يحين موعد صلاة العصر، ثم يستأنف الملك نشاط الجزء الثاني من اليوم بعد صلاة العصر، والذي ينخلله صلاة المغرب إلى ما قبل صلاة العشاء فيتناول طعام العشاء ثم يرتاح قليلاً ويصل إلى العشاء في جماعة ثم

---

(٣٠) الحمودي، عبدالرحمن بن محمد. الدبلوماسية والمراسم السعودية: تاريخية - دبلوماسية - تنظيمية، الطبعة الثانية، ٤٢٤هـ، (ص ١٦٥ إلى ١٦٩).

يجلس مجلساً عاماً يحضره كبار العلماء لتدارس أمور الدين (الحمدودي، ١٤٢٤، ص ١٦٥). لقد طبق الملك عبدالعزيز هذا التسلسل في دورة اليوم بدقة ملحوظة (الحمدودي، ١٤٢٤، ص ١٦٦).

كذلك ونراجعة بعض كبار السن من عاصروا الملك عبدالعزيز رحمة الله عليه، فقد وجدت أن اعتماد صلاة الصبح كنقطة لانطلاق يوم العمل كان هو الأمر السائد كنظام تطبقه الدوائر الحكومية التي كانت تعمل من منطقة الحجاز في ذلك الوقت<sup>(٣١)</sup>.

رغم أن الجانب التاريخي لتطبيقات الدوام المقترن في التاريخ السعودي يحتاج إلى المزيد من الدراسة قبل أن يستخدم في التأسيس لاقتراح التعديل، إلا أنها نستطيع -لأغراض البحث هنا- أن نعتبر أن اعتماد الصلوات كأساس لحركة الحياة عبر اليوم خلال فترات هامة من تاريخ المملكة هو أمر يصب في تأكيد أهمية النظر في المواعيد المقترنة بجدية أكبر، خاصة في الفترة الحالية، حيث يجري التحدث عن ضرورات الحوار والإصلاح وتعديل المسار العام للمجتمع.

فالتجربة التاريخية أبرزت لنا دور العبادة في الحركة اليومية في الماضي القريب، وكيف أن الصلوات كانت تستخدم فعلياً كتوقيس منطقية لبداية ونهاية يوم العمل بما يحقق تفاصلاً أفضل بين الأخلاقيات التي يسعى الدين لغرسها في النفس وبين حاجات المجتمع الإنساني للعمل والإنتاج الفعال.

#### **نتيجة المقارنة بين مواعيد الدوامين الحالي والمقترح**

من خلال الدراسة الموضوعية للأشكال السابقة ومن خلال مقارنة مدى الاستفادة من ساعات النهار والليل بما يتلاءم مع طبيعة الإنسان، وحيث إن المواعيد المقترنة تتحقق تواءماً أفضل نسبياً مع جدول الصلاة اليومي ومع البيئة الجغرافية للمملكة، فإنه يمكن القول بأن مواعيد العمل المقترنة والتي يبدأ فيها العمل مع صلاة الصبح وينتهي بصلاة الظهر (بالنسبة للقطاع الحكومي) وبصلاة العشاء (بالنسبة للقطاع الخاص) تتميز عن المواعيد الحالية للعمل في القطاعين العام والخاص في العديد من النواحي، كما أنها ليست غريبة على تاريخ المملكة، وأن الموضوع يستحق القيام بالتعرف على مدى القبول أو الرفض الذي قد يلقاه مثل هذا التغيير بين الناس، وهذا ما سوف يكون موضوع الدراسة في الجزء الثاني والثالث من هذا العمل.

---

(٣١) بناءً على مقابلة مع الشيخ عبد الرحمن مالكي الذي عمل كمدير عام الأوراق ذات القيمة والطوابع بوزارة المالية خلال الفترة من ١٣٤٦ إلى عام ١٣٨٣ حيث أفاد أن دوام العمل في مكة المكرمة التي كانت مقر الحكومة السعودية في تلك الفترة كان يبدأ بعد أداء صلاة الفجر مباشرة.

### ثانيًا: الجانب الميداني للدراسة

#### \* التعرف على رأي الناس في التغيير المقترن لمواعيد العمل

#### أسلوب الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة، فإن الباحث سوف يستخدم الأسلوب المسحي، حيث سوف يعتمد الباحث في دراسته على نتائج تحليل استبيان استقصائي أولي، جرى توزيعه على عينة من "مجتمع" الدراسة على الأسس التالية:

**مجتمع الدراسة (population of the study):** الفئة المعنية بالدراسة في هذا البحث هي فئة الرجال من العاملين في سوق العمل السعودي، وبالذات السعوديين منهم.

#### طريقة قليل مجتمع الدراسة

توصف العينة بأنها عشوائية (random sample) إذا ما تم جمعها عن طريق أسلوب يتبع فرصة متساوية لكافة أعضاء مجتمع الدراسة (population) بأن يتم اختيارهم من ضمن العينة (تساوي احتمال الاختيار لكل عضو من أعضاء مجتمع الدراسة). وبدون هذا الأسلوب القائم على نظرية الاحتمالات في تحديد العينة، فإن القدرة على تعليم نتائج الدراسة على "مجتمع" الدراسة تصبح غير علمية، ويقال عندها أن العينة انتقائية، وتصبح غير ممثلة<sup>(٣٢)</sup>، مما يضعف من نتائج الدراسة المسحية بسبب الانحياز في مرحلة جماع أعضاء العينة.

لكن تحقيق العشوائية في دراسة على مستوى المجتمع السعودي ككل، ومع انتشار مجتمع الدراسة على امتداد رقعة المملكة هو من الصعوبة بمكان، وبالذات من حيث التكلفة، لذلك فقد جلأ الباحث إلى التخفيف من تكاليف العمل المسحي عن طريق ما يلي:

وجد الباحث فئة من الدارسين بجامعة الملك عبد العزيز يمكن أن ينظر إليهم على أنهم يمثلون ولو إلى حد ما مجتمع الدراسة، هذه الفئة هي طلبة الانتساب الذين التحقوا بجامعة الملك عبد العزيز لإكمال دراستهم الجامعية. ومتاز هذا الفئة بالذات مقارنة ببقية شرائح المجتمع وقطاعاته بما يلي:

- جامعة الملك عبد العزيز بجدة هي الجامعة الوحيدة في المملكة التي تطبق نظام الدراسة لغير المترغبين (الانتساب)، وهكذا فإن جميع الراغبين في هذا النوع من الدراسة من أكملوا الشهادة الثانوية سوف يحضرون إلى جدة خلال فترة الامتحانات. هذا الأمر يعني أن طلبة الانتساب هم في

(32) Koosis, Donald. A Self teaching Guide to Statistics, New York: J. Wiley and Sons, inc., 1997, p. 41.

الواقع خليط من مختلف مدن ومناطق المملكة دون استثناء، مما يتيح لنا القول أن طلبة الانتساب بهذه الجامعة يمثلون إلى حد بعيد العاملين في سوق العمل في المملكة بالذات من السعوديين.

- مقارنة بخريجي الشانوية العامة، فإنه يمكننا القول أن طلبة الانتساب قد دخلوا سوق العمل، وهم بالتالي على استعداد للإدلاء برأيهم (حول الدوام) في ضوء تجربتهم من واقع حياة العمل.

- أن عمر الفرد سوف لا يقل عن ٢٠ سنة، حيث قام بإكمال الشهادة الثانوية ويعتبر هذا العمر هو عمر انتقال الفرد للتفكير في ماذا سوف يعمل وفي ظل أي شروط (التي منها مواعيد العمل).

- من الناحية العملية فإن تكاليف العمل المسحي والجهد المطلوب لإنجازه سوف تكون أكثر بكثير لو جئنا إلى الأساليب التقليدية في محاولة الوصول إلى عينة مماثلة لسوق العاملين في سوق العمل في المملكة ككل.

وبالرغم من المزايا السابقة فإن فئة طلبة الانتساب لها عيوبها التالية فيما يتعلق بافتراض التمثيل:

- في الغالب الأعم فإن طلبة الانتساب هم من ذوي الدخل المحدود الذين لم تتوفر لهم فرصة الدراسة بعد إكمالهم للشهادة الثانوية .

- أن سكان مدينة جدة سوف يشكلون نسبة عالية من طلبة الانتساب في الجامعة بسبب قربهم من مكان الجامعة، مما يضعف من صحة تمثيل العينة ليقيمة أنحاء المملكة التي تختلف عن سكان مدينة جدة .

ولمفارضة العيوب مع مزايا اللجوء إلى طلبة الانتساب لتمثيل سوق العمل السعودي، فإن ارتفاع تكفة الأساليب التقليدية دعت الباحث للقبول بهذه الدرجة من التمثيل على أساس أن الدراسة هنا هي دراسة أولية تهدف إلى كشف مدى القبول أو الرفض للفكرة بين فئات المجتمع السعودي للانطلاق منها نحو دراسة مسحية أكبر، في حال ظهور نتائج مؤيدة للفكرة، حيث يمكن عندها تبرير تكاليف اعتماد أساليب أفضل في تحقيق تمثيل مجتمع دراسة بهذا الحجم .

من هنا ومع أخذنا في الاعتبار للتحفظات السابقة فسوف نتابع فيما يلي العمل المسحي على أساس أن هدف الاستقصاء هو استخدامه كمؤشر أولي للإقبال أو عدم الإقبال في وقت لاحق على دراسة أكثر دقة في عملية تمثيل العاملين في سوق العمل السعودي، ومدى قبولهم بفكرة من النوع المطروح.

### حجم مجتمع الدراسة ونسبة العينة منها

قام الباحث بالاتصال بإدارة كلية الاقتصاد والإدارة والسؤال عن عدد طلبة الانتساب في العام الدراسي ١٤٢١، وهي السنة التي حررت فيها توزيع الاستقصاء، حيث أفاد المسؤول بأن عدد الطلبة في تلك السنة كان حوالي (١٠٠٠) طالب وقد تم توزيع الاستقصاء على (٨٠٠) طالب وتم استلامه من (٧٣٨) طالب.

وعلى افتراض أن طلبة الانتساب يمثلون ولو جزئياً العاملين في سوق العمل السعودي، فإن نسبة العينة إلى هذا السوق الذي يبلغ حجمه حوالي (١,٢٦٢,٧٠٢) فرد<sup>(٣٣)</sup> سوف تكون في حدود ١ إلى كل (١٧١٠) شخص تقريباً. رغم تدني النسبة إلا أن العدد في ذاته (٧٣٨) (إذا ما صح افتراض التمثيل العشوائي على أساس أن طلبة الانتساب يحضورون من مختلف مناطق المملكة، وهم في الغالب الأعم من دخل سوق العمل) يعتبر مرضياً في الدراسات المنسحبة.

### أداة جمع المعلومات (polling instrument)

الوسيلة الأساسية التي اعتمدتها الباحث في جمع المعلومات هي عن طريق توزيع استقصاء<sup>(٣٤)</sup> لتحديد رأي الشخص نحو فكرة تغيير مواعيد الدوام الرسمي بطريقة مباشرة، مع إتاحة الفرصة له في التعليق في سطر أو سطرين لاستكشاف الأسس التي قرر على أساسها اختياره بين رفض أو تأييد اقتراح التغيير (ملحق رقم ٣).

**طريقة توزيع الاستقصاء:** تم توزيع الاستبيان على طلبة الانتساب الذين يحضورون من مقار عملهم من مختلف أرجاء المملكة إلى جامعة الملك عبدالعزيز خلال فترة امتحانات الانتساب، حيث ساعد ذلك على ما يلي:

- توحيد بيئة و زمن الإجابة مما يقلل من أثر اختلاف الإطار الزمني من فرد إلى آخر على نوعية الإجابة ذاتها وبالتالي إضعاف الجانب التمثيلي عبر الحالات.

---

(٣٣) خزندار، عابد. عكاظ ٣٠ ربيع الأول ١٤٢٥ طبقاً لإحصاءات وزارة العمل والخدمة المدنية فإن عدد العاملين في القطاع العام هو (٦٥٢٩٣٥) وفي القطاع الخاص (٦٠٩٧٦٧) أي ما مجموعه (١,٢٦٢,٧٠٢) فرداً. بالنسبة لعدد موظفي القطاع العام فقد تزايد العدد بطريقة ملحوظة حيث كان عدد الموظفين حتى عام ١٩٩٧ في حدود ٣٢٤٠٠٠ (الموظفين المشمولين بصناديق المعاشات والتقادم فقط). المعلومات مستندة من منشورات وزارة التخطيط (منجزات خطة التنمية ١٩٧٠-١٩٩٦) وزارة التخطيط. مصلحة الإحصاءات العامة ١٩٩٧).

(٣٤) الاستبيان يتكون من صفحة واحدة فقط . انظر ملحق رقم (٣).

• ساعد اعتماد قاعة الامتحان كمكان لتوزيع واستلام الاستقصاء في الحد من مشكلة معروفة في العمل المسحي ترتبط بإمكانية حدوث ما يسمى بالاختيار الذاتي (Self selection) ، حيث لوحظ في نتائج بعض الدراسات المسحية بأن فئة من أجابوا على أسئلة الاستبيان إنما قاموا بذلك نتيجة حماس شخصي نشأ لديهم لموضوع الاستبيان، وفي نفس الوقت تقاعس البعض الآخر عن الإجابة لعدم اقتناعهم بنفس الفكرة، وهذا الاحتمال الذي يمكن أن يحدث لو اعتمدنا أسلوب التوزيع بالبريد مثلاً يمكن أن يضعف من مدى مصداقية تمثيل العينة للقاعدة السكانية التي نعمل على تمثيلها من خلال العينة<sup>(٣٥)</sup>.

• باستخدام هذا الأسلوب فقد تم حل مشكلة جمع الإجابات، حيث تم جمع الإجابات في نهاية الامتحانات وساعد على ذلك كون الاستقصاء قصير للغاية ولا يحتاج لأكثر من ٣ دقائق لإكماله.

- المتغير الرئيسي: المتغير الرئيسي في هذا البحث هو "رأي الشخص نحو تعديل مواعيد الدوام الرسمي ليبدأ العمل في حدود الساعة ٦ وينتهي في حدود الساعة ١٢:٣٠"

**مستويات القياس:** تم اعتماد سؤال من أربعة مستويات بهدف إتاحة أكبر فرصة للفرد في التعبير عن مدى قبوله أو رفضه لفكرة تعديل مواعيد الدوام، وقد تم وضع الإجابة الأكثر سلبية كأول اختيار لموازنة درجة الحيادية في السؤال، حيث كانت المستويات المتاحة لقياس رأي الفرد نحو فكرة تعديل مواعيد الدوام الرسمي كالتالي<sup>(٣٦)</sup>:

- فكرة بشعة للغاية.

- فكرة سيئة.

- فكرة جيدة.

- فكرة ممتازة.

كما جرى إتاحة سطر واحد للتعليق، وذلك بهدف محاولة تقصي أسباب الاعتراض أو الموافقة ودرجة حدة شعور الفرد سلباً أو إيجاباً.

Malki, Sadig, Institutional Inconsistency: A new perspective on the role of the state in (٣٥) انظر development (case study of Saudi Arabia). Phd. Washington University- St. Louis 1991, p. 290.

(٣٦) انظر نص الاستقصاء الذي تم توزيعه في ملحقات البحث.

كذلك فقد تم قياس عدد من المتغيرات الشخصية التي يمكن أن يكون لها علاقة برأي الفرد نحو الفكرة، حيث تم قياس ما يلي من هذه المتغيرات بأسئلة مباشرة:

- العمر
- الدرجة العلمية
- الحالة الاجتماعية
- عدد الأطفال
- المهنة أو العمل
- المنطقة التي نشأ فيها الفرد
- <sup>(٣٧)</sup> المنطقة التي تعمل فيها

نسبة ما تم استرجاعه إلى ما تم توزيعه

تم توزيع الاستقصاء على (٨٠٢) شخص، وكانت عدد نماذج الإجابة التي تم جمعها فعلاً هو (٧٣٨) إجابة، أي بنسبة حوالي (٩٤٪) ويعود ارتفاع نسبة ما تم تحصيله من إجمالي عدد الاستقصاءات التي تم توزيعها إلى أنه تم جمع الإجابات في نهاية فترة الامتحان، وساعد على ذلك كما قلنا سابقاً قصر الاستقصاء .

#### **نتائج الدراسة المسحية**

##### **أ- نسب مدى قبول أو رفض اقتراح التعديل**

بعد القيام بعملية الرصد، كان توزيع الإجابات بالنسبة لمدى الموافقة من عدمها على اقتراح التغيير (رأى الفرد في تغيير مواعيد الدوام) كالتالي:

٦٤ شخص قالوا بأن التعديل المقترح هو فكرة "بشرعة للغاية" بنسبة (٦٪) من إجمالي الإجابات التي تم جمعها.

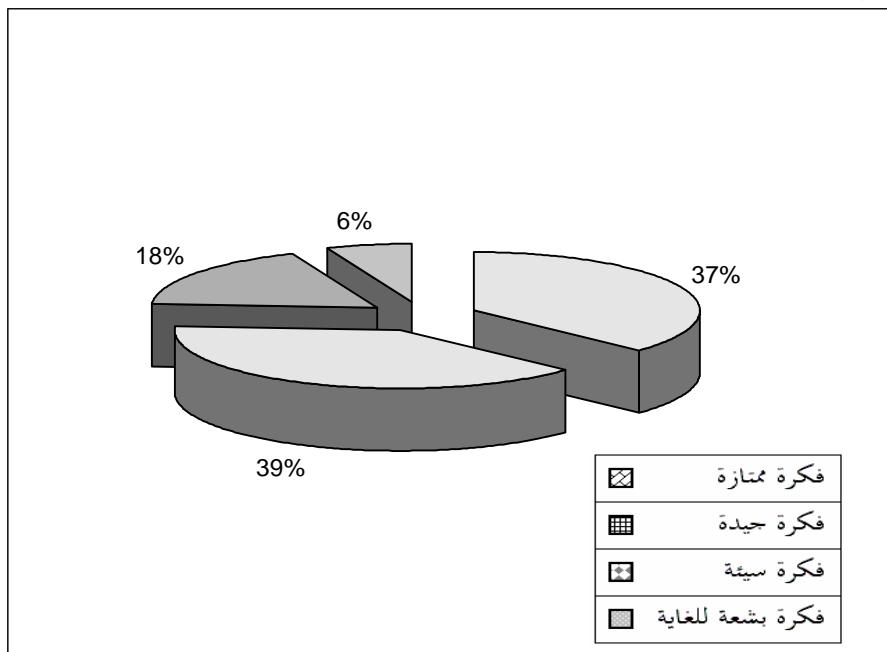
١٣٦ شخص قالوا بأن التعديل المقترح هو فكرة "سيئة" بنسبة (١٨٪) من إجمالي الإجابات التي تم جمعها.

---

<sup>(٣٧)</sup> ملاحظة: لم يستطع الباحث الاستفادة من أغلب هذه المتغيرات في بحثه حيث يمكن لمن يرغب من الباحثين التوسع في الموضوع طلب الحصول على أوراق الاستبيانات التي تم جمعها لمزيد من التحليل أو لإجراء دراسات مشابهة .

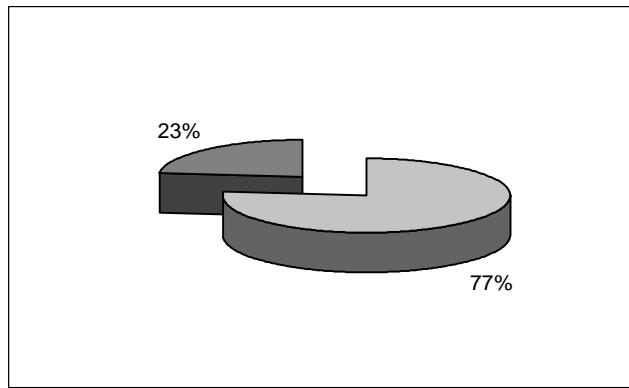
٢٨٠ شخص قالوا بأن التعديل المقترن هو فكرة "جيدة" بنسبة (٣٩٪) من إجمالي الإجابات التي تم جمعها.

٢٧٦ شخص قالوا بأن التعديل المقترن هو فكرة "ممتازة" بنسبة (٣٧٪) من إجمالي الإجابات التي تم جمعها (انظر الشكل ٣).



شكل رقم (٣). مدى الموافقة أو المعارضة للمواعيد المقترنة.  
ممتازة (٣٧٪) - جيدة (٣٩٪) - سيئة (١٨٪) - بشعة (٦٪).

**نسبة المعارضين للتغيير إلى المؤيدین ككل إجمالي الإجابات السلبية بصفة عامة (المعارضين للتغيير: بشعة للغاية + سيئة): ١٨٢ حالة.**  
**إجمالي المؤيدین بصفة عامة (جيدة + ممتازة): ٥٦٢ حالة (انظر الشكل ٤).**  
**أي بنسبة بلغت ٣:١ لصالح إجراء التغيير في المواعيد الحالية للدوام ليبدأ العمل بعد الفجر تقريرًا وينتهي مع نهاية صلاة الظهر.**



شكل (٤). إجمالي نسبة المعارضين إلى المؤيددين (المعارضين٪) - المؤيددين٪).

#### ب- الاستفادة من الاعتراضات التي وردت في استقصاء المعارضين لاقتراح التعديل في استيضاح أسباب ردود الفعل السلبية

كما تشير الرسوم البيانية السابقة، فإن فكرة تعديل مواعيد حسب النظام المقترن تجد تأييداً قوياً بنسبة تجاوزت (٧٠٪) لدى الفئة التي تم دراستها ، كذلك فقد قام البعض بالتعليق على ضرورة العمل على تطبيق التعديل المقترن من منطلق المناخ والدين والمنطق السليم في ضرورة جعل ساعات الإنتاج ضمن أفضل ساعات اليوم، لكن لما كانت المواعيد المقترنة تشكل تغيراً جذرياً في مواعيد العمل الحالية، فإنه من الطبيعي أن يجد نسبة من المعارضين، ورغم أن هؤلاء لا يشكلون الأغلبية في دراستنا المسحية المحدودة، إلا أن النقاط التي أثيرت في معرض الإجابات السلبية (كانت نسبة الرافضين للتعديل ٢٤٪) تستحق التحليل كمنطلق للتعامل مع عوامل الرفض، لذلك فقد قمت بتصنيف أسباب النظرة السلبية للفكرة ووضعها في مجموعات ومن ثم الإجابة على مجموعة على حده سهلة للتعامل الايجابي مع الاعتراضات وزيادة فرص النجاح في حال التطبيق:

**الاعتراض الأول:** حسب نتائج الاستبيان فإن الاعتراض الرئيسي للفئة التي رفضت الفكرة (مجموع النسبتين السلبيتين: ٢٤٪ من العينة) كان يرتبط بطريقة أو بأخرى باعتقادهم بصعوبة التطبيق نتيجة تعود الناس على نمط حياة معين، إذ كيف يمكن للدولة (على حد الرأي الغالب بين هذه الفئة) أن تقوم بتغيير قاعدة الدوام الحالية بعد عشرات السنين من التطبيق؟!

للرد على الاعتراض السابق فلا بد أن نشير أولاً إلى أن الخوف من التغيير هو أمر طبيعي، فالناس أعداء ما جعلوه، واعتماد روتين ثابت هو من خصائص الاستمرارية التي تحيا بها المجتمعات، ومع ذلك فعلينا أن نلاحظ أن النسبة الغالبة (أكثر من ٧٠٪ من العينة) جاءت في صف الموافقة على المواجهة الجديدة.

هنا نورد دليلاً من الواقع العملي للحكومة السعودية يظهر أن قضية تعديل الدوام ليس بالصعوبة التي يتصورها البعض، ففي كل عام وفي أول شهر رمضان المبارك تقوم الدولة بتعديل مواعيد الدوام الرسمي بقرار حكومي واحد، وذلك لرعاة ظروف الناس خلال الشهر الكريم، وهذا يعني أن تعديل مواعيد العمل إلى مواعيد أخرى هو أمر ضمن الممكن، والمعيار يجب أن لا يكون الخوف من التغيير في حد ذاته، فمواعيد الدوام الحالية ليست أمراً منزلاً، بل لا بد أن يخضع الأمر للحاجات الدينية والبيئية والصحية، في ضوء أهمية العمل الإنتاجي لحياة أي مجتمع، والدولة هي الطرف الأقدر على إعادة توجيه الناس نحو تحقيق متطلبات الصالح العام إذا ما ثبت صحة التعديل المقترن.

**الاعتراض الثاني:** ويقوم على ما اعتقد البعض بأن تطبيق الفكرة سوف يؤدي إلى قصر فترة النوم المتاحة للفرد مقارنة بمواعيد الحالية.

والواقع عكس ذلك تماماً فرغم أن الفكرة الجديدة سوف تعمد إلى تغيير مواعيد النوم والاستيقاظ والعمل، إلا أن عدد ساعات العمل وعدد ساعات النوم سوف تبقى بدون تغيير يذكر، بل وإذا ما أخذنا في الاعتبار المعايير الصحية الثابتة علمياً، فإن تطبيق الفكرة سوف يؤدي إلى زيادة عدد ساعات النوم خلال فترة الليل بما يتلاءم مع ما يسمى علمياً بالساعة البيولوجية الطبيعية الموجودة في الإنسان، والتي تجعل ساعة نوم في الليل أفضل من ساعة نوم بعد طلوع النهار (وهذا ما جاء به القرآن الكريم حينما أشار الله في محكم تنزيله إلى الفارق بين الليل والنهار في الآية ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَيَّلَ لِبَاسًا وَاللَّوْمَ سُبَّا وَجَعَلَ الَّنَّهَارَ نُشُورًا﴾<sup>(٣٨)</sup>.

كذلك فإنه من الثابت علمياً أن ساعة فترة الصباح تحوي أعلى نسبة من الأكسجين مقارنة بساعات بقية النهار وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في الآية ﴿وَاللُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾<sup>(٣٩)</sup> ما يعني أن الاستيقاظ المبكر والبدء في النشاط اليومي في أبكر وقت ممكن من النهار، سوف يكون له فوائد

(٣٨) القرآن الكريم سورة الفرقان، الآية رقم: ٤٧.

(٣٩) القرآن الكريم، سورة التكوير ، الآية رقم: ١٨.

صحبة أخرى، كما سوف يضفي زحماً من النشاط الطبيعي على أهم ساعات اليوم التي تتفاصل بها المجتمعات، وهي ساعات الإنتاج بدلاً من أن يقضيها الفرد على فراش النوم والخمول.

**الاعتراض الثالث:** أشار بعض المعارضين في الاستقصاء إلى مشكلة عدم التوافق التي يمكن أن تحدث بين المواعيد المقترحة ومواعيد الدوام المدرسي.

هنا لا بد أن نؤكد على أن التغيير إلى المواعيد الجديدة يجب أن يشمل تعديل مواعيد الدوام المدرسي ذاته، بما يتلاءم مع المواعيد المقترحة، وهذا التفكير الشامل في الموضوع هو أمر ليس بالغريب، فعندما يتم تعديل مواعيد العمل في شهر رمضان مثلاً فإن قرار التعديل يشمل تعديلاً في مواعيد اليوم الدراسي ومواعيد بداية ونهاية البث التلفزيوني، مما يظهر أهمية المنظور الشمولي الذي يربط بين مواعيد الدوام الرسمي ومواعيد المدارس (مع ضرورة مراعاة أن الأطفال أكثر حاجة للنوم من البالغين).

**الاعتراض الرابع:** القول بأن الناس قد تعودوا على السهر وأنه لا يمكن أن نلزم المجتمع بالاستيقاظ المبكر، رغم ما في ذلك من الفوائد الدينية والصحية.

هنا لا بد أن نشير مرة أخرى إلى أن تعديل المواعيد سوف لا ينقص من ساعات النوم المتاحة فعدد ساعات النوم هي نفسها في الحالتين (انظر جدول المقارنة)، ولكن التغيير هو فقط في مواعيد بدء ساعات العمل وساعات النوم، وهذا التعديل لا يتدخل في رغبة الفرد في السهر أو النوم (فتلك قضية شخصية متزوجة للفرد)، بل هو مجرد ترشيد للمواعيد الحالية لجعلها أكثر ملائمة مع البيئة الجغرافية والدينية والاجتماعية، ولا حجة بالقول بالعادة (السهر) إذا كانت هذه العادة ذات أضرار على المجتمع.

**الاعتراض الخامس:** من الاعتراضات القول بأن اختلاف مواعيد الصلاة عبر مناطق المملكة قد يربك عملية اعتماد مواعيد الصلوات لبداية ونهاية الدوام اليومي.

للرد على هذا الاعتراض فلا بد أن نشير إلى أن قضية اختلاف مواعيد الصلاة تؤثر بنفس الطريقة في مواعيد الدوام الحالية ومواعيد الدوام المقترحة، فليس من الغريب ضمن المواعيد الحالية للدوام أن تكون الدوائر الحكومية والأعمال الخاصة مفتوحة في مدينة جده ومغلقة في الرياض على سبيل المثال والعكس صحيح، وذلك بسبب حلول موعد صلاة الظهر في موعد مختلف، وهذا يعني أن مثل هذا التأثير لمواعيد الصلاة على فترة الدوام الحكومي هي أمر ضمن المألوف.

### **خلاصة تحليل ردود الفعل السلبية للتعديل المقترن**

يهدف التحليل السابق للاعتراضات ووجهات النظر الأخرى إلى إظهار أسباب ردود الفعل السلبية، وضرورة المعالجة المبكرة للقضايا المطروحة قبل الإقبال على أي خطوات تطبيقية، حتى يعطى للتغيير حظه من النجاح، كذلك فإن هذه الاعتراضات تكشف عن أهمية النظرة الشاملة للموضوع من خلال دراسة التأثيرات الأخرى التي قد يسببها التعديل على بعض الأنشطة والأعمال في المجتمع، لكن وبصفة عامة فإن القناعات الأساسية للفكرة (في ضوء المقارنة بالمواعيد الحالية) تبقى متماسكة في تأكيد وجاهة دراسة التغيير مقارنة بما هو قائم.

#### **ثالثاً: التحليل والنتائج والتوصيات**

دراسات بداول مواعيد العمل سواءً على مستوى المرأة، أو المجتمع هي قضية مطروحة علمياً في سبيل الوصول إلى تلاءم أفضل بين حاجات الإنسان من جهة وعوامل البيئة المناخية والدينية والاجتماعية التي تؤثر في دورة حياة المجتمع بمختلف جوانبها.

في هذا الشأن اقترح الباحث أن يبدأ يوم العمل في المملكة العربية السعودية مع موعد صلاة الصبح تقريراً (بين الساعة الخامسة إلى السادسة صباحاً تقريراً حسب توقيت مدينة الرياض) لنتهي فترة العمل الأولى مع موعد صلاة الظهر، ثم تبدأ فترة العمل الثانية مع صلاة العصر، ويكون إعلان صلاة العشاء هو إيذاناً بنهاية يوم العمل لليوم.

قام الباحث بمقارنة هذا المنظور الافتراضي لدورة اليوم بمواعيد الحالية التي درج عليها الناس، حيث اتضحت الفوائد التالية لتطبيق الدوام المقترن عبر ساعات العمل والراحة خلال الأربع والعشرين ساعة، مع ملاحظة أن التغيير المقترن سوف لا يمس عدد الساعات المتاحة لنشاط الإنتاج أو الراحة (ما فيها نوم الليل)، بل إن الحصول النهائي وبعد المقارنة التي أحراها الباحث تشير إلى زيادة جودة الساعات المتاحة خلال فترات العمل والراحة مع تحقيق توائماً أفضل مع عناصر البيئة المحيطة كالتالي :

**أولاًً: نتائج المقارنة الموضوعية لحركة اليوم حسب نظامي الدوام**

- تحقق المواعيد المقترنة بدأية أفضل ليوم العمل في المجتمع على أساس ما يلي:

١) تتحقق المواعيد المقترنة استفادة أكبر من بكور ساعات النهار التي خصتها الرسول الكريم

صلى الله عليه وسلم بالبركة.

٢) تحقق المواعيد المقترحة شروط صحية أفضل للعمل في المجتمع، حيث ثبت علمياً ارتفاع نسبة الأكسجين في الهواء في ساعات الصباح الباكر الأمر الذي يرتبط بقدرة الإنسان على بذل المزيد من الجهد الفكري والعضلي.

٣) المواعيد المقترحة تتحقق ترابطاً أفضل بين الاستيقاظ المبكر الذي تقتضيه صلاة الصبح وبين موعد بداية العمل. بما يكفل الحد من الوقت الضائع بين موعد الصلاة وموعد بداية العمل لفئة غير صغيرة من المجتمع.

٤) تحقيق التلاعيم بين موعد الاستيقاظ لصلاة الصبح وموعد بداية نشاط العمل في المجتمع يتحقق شروط الراحة النفسية لفئة من المجتمع استمرأت تكرار ضياع أداء صلاة الصبح في وقتها (بالذات من صغار السن)، بسبب تأخر موعد الصلاة عن موعد بداية اليوم حسب المواعيد الحالية، حيث سوف يكون من الأيسر لهم في ظل المواعيد الجديدة أداء صلاة الصبح قبل خروج وقتها، وبالتالي ابتداء اليوم في ظل ظروف نفسية أفضل.

- حسب المواعيد المقترحة، فإن موعد صلاة الظهر سوف يكون إيذاناً بنهاية الفترة الأولى من العمل (الفترة الأولى من العمل بالنسبة للقطاع الخاص)، وهذا التغيير الفوائد التالية على تسلسل ساعات العمل وما يليها:

١- منع توقف العمل عند إعلان الصلاة وما يواكبها من انتظار للمراجعين إلى حين عودة الموظف.  
 ٢- الحد من ظاهرة تأخر أو عدم عودة بعض الموظفين إلى أماكن عملهم بعد انتهاء موعد أداء الصلاة، والتکاليف العالية التي تتکبدتها الدولة والمواطن بسبب ساعات العمل الضائعة على الطرفين (بالنسبة للدولة، فإن عدم عودة الموظف يعني ضياع قيمة ساعات عمل ستدفع الدولة ثمنها دون الحصول على الإنتاج المتوقع، أما بالنسبة للمراجعين فإن انتظارهم لعودة الموظف يعني ضياع ساعات عمل أخرى في عملية الانتظار مع احتمال العودة للمراجعة فيما بعد لإنجاز نفس المعاملة).

٣- فيما يتعلق بالنقطة السابقة، فإننا نلاحظ أيضاً ارتفاع تکاليف الإشراف الإداري في ظل النظام الحالي للدوام، حيث يفترض من مدراء الإدارات متبايعة عودة الموظفين إلى أماكن عملهم في الوقت المحدد (هذا على افتراض عودة المدراء أنفسهم بعد انتهاء الصلاة مباشرة<sup>(٤٠)</sup>).

(٤٠) تشير الدراسة التي أجرتها المعیوف والمهنا أن مدة التأخير عن العمل (ص ١٢١) ومدة الخروج والعودة أثناء الدوام (ص ١٢٢) في القطاع الحكومي تتزايد مع ارتفاع المستوى التعليمي للموظف مما يشير بطريقة غير مباشرة إلى أن أصحاب المناصب الإشرافية ذاتها هم أقل التزاماً بمواعيد العمل مما قد يعني صعوبة قيامهم بإلزام مرؤوسيهم بالعودة بعد الصلاة (انظر: المعیوف، صلاح بن معاذ و محمد بن عبدالعزيز المهنا. العوامل المؤثرة في عدم انتظام الموظفين في الدوام الرسمي بالمملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٤٢٢، ص ١٢١ و ١٢٢).

٤ - الموعد المقترن لانتهاء الدوام (في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف) يتم في ظروف مناخية أفضل من تلك التي يتم فيها خروج الناس حسب الموعيد الحالية، حيث تدخل الفترة الثانية إلى الثالثة ظهراً ضمن فترة حرارة الظهيرة، ويشكل ذلك عبئاً حقيقياً على العاملين والمراجعين فيأغلب مناطق المملكة في مرحلة نهاية الدوام وعودة الناس إلى منازلهم، خاصة من لا يملكون وسائل نقل مكيفة.

٥ - إن انتهاء الدوام في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف سوف يحد من التزامن الحالي على طلب الكهرباء في درجات الحرارة القصوى في المنازل وفي الدوائر الحكومية، وما يسببه هذا التزامن في الطلب من رفع سقف القدرة الإنتاجية المطلوبة في محولات الكهرباء وتتكاليف الصيانة العالية الناجمة عن هذا التزامن.

- تشجيع الموعيد المقترن لنهاية الدوام الحكومي تسلسلاً أكثر منطقية لفترة ما بعد الدوام وفترة بداية العمل الثانية، حيث نلاحظ ما يلي:

١ - تكون فترة الراحة بعد صلاة الظهر، مما يتبع فترة كافية للقيلولة بين صلاة الظهر وصلاة العصر، بينما وحسب نظام الدوام الحالي فإن فترة الراحة والقيلولة تتقاطعان مع دخول موعد صلاة العصر، مما يحد من الاستفادة الكاملة من فترة الراحة .

٢ - حسب الموعيد المقترن، فإن أذان صلاة العصر يصبح إينداناً طبيعياً بنهاية فترة الراحة ووسيلة إعلان ببداية نشاط العمل للجزء الثاني من اليوم (بالنسبة للدوام في القطاع الخاص).

- تشجيع عملية الموعيد المقترن تسلسلاً أكثر منطقية لفترة ما بعد صلاة العشاء الذي ينتهي بأذانه يوم العمل حيث نلاحظ ما يلي:

١ - اعتماد موعد صلاة العشاء لإعلان نهاية يوم العمل، يعني إلغاء التقاطع غير المنطقي بين موعد صلاة العشاء وساعات العمل، وما يتبع ذلك من وقت ضائع كل يوم على آلاف المتسوقين نساء وأطفالاً وهم يتظرون في الأسواق والشوارع لإعادة فتح الحال التجارية.

٢ - الانتهاء من العمل في وقت مبكر نسبياً من الليل حسب الموعيد المقترن يعني تلقائياً إتاحة وقت أكبر من فترة الليل للنوم، حيث ثبت علمياً أن الساعة البيولوجية التي حلقتها الله في الإنسان تبدأ في الحد من أنشطة الوظائف الحيوية مع دخول فترة الليل وأن ساعات النوم في الليل أفضل من ساعات النوم في النهار.

- تحقق المواعيد المقترحة تلاءماً أفضل مع بعض الإشارات الدينية ذات الدلالة الرمزية التي يجب علينا أن ننفقه في معانيها العملية:

١ - من ذلك نلاحظ أنه وفي حالتي صلاة الفجر وصلاة العصر فإن المواعيد المقترحة تتناسب تماماً مع الإشارات النبوية تكون صلاة التوابل بعدهما أمر مكرر، حيث قد يكون ذلك إشارة إلى أهمية العمل بعد موعد هاتين الصالاتين.

٢ - اعتماد صلاة الصبح وصلاة العشاء كوسيلة لبداية ونهاية اليوم يتناسب مع الإشارات القرآنية حول طبيعة الصباح وطبيعة الليل، من حيث أن الأول أقرب إلى الشاطئ والثاني إلى السبات والراحة<sup>(٤١)</sup>. هذه الإشارات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قيامنا بتنظيم مواعيد العمل والراحة في المجتمع.

٣ - ابتداء نشاط العمل بصلاة في فترتي الصباح والعصر يحقق تفاعلاً أفضل بين حاجات العمل الأخلاقية، مثل الأمانة والصدق وإيفاء الكيل وبين العبادة التي تحض على مثل هذه القيم التي تصب في خدمة جودة عمل الإنسان وصلاح يومه.

### ثانياً: نتائج الدراسة المسحية

كان هدف الدراسة المسحية هو العمل بصورة مبدئية على تحديد مدى القبول أو الرفض، الذي قد تجده فكرة التعديل في المجتمع من خلال دراسة شريحة هامة منه، وكانت النتائج مشجعة للغاية إذ وجدت الفكرة قبولاً بنسبة زادت على سبعين بالمائة، كما تم الاستفادة من الاعتراضات التي جاءت على لسان المعارضين لفكرة التعديل لمعرفة أسباب ردود الفعل السلبية ومدى إمكانية التعامل معها بطريقة إيجابية في حال وجود خطة للتطبيق .

### الخلاصة والتوصيات

رغم حدة التغيير الذي يتطلبه التعديل المقترح في مواعيد العمل ليبدأ يوم العمل ككل مع صلاة الصبح وينتهي مع صلاة العشاء، إلا أن احتمال القبول على مستوى المجتمع ككل هو أمر وارد جداً، حيث ظهر من المقارنة الموضوعية لنظامي المواعيد الحالي والمقترن العديد من السلبيات في تسلسل اليوم حسب مواعيد الدوام الحالية في فترتي عمل اليوم (الفترة الصباحية وال فترة المسائية)، كما اتضحت إمكانية تلقي أغلبها من خلال تطبيق المواعيد المقترحة على أساس اعتماد

(٤١) من الآيات في وصف طبيعة والنهر وخصوصية علاقة كل منهما بالنشاط الإنساني ثلاثة آيات من سورة النبأ: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَّاً﴾ وَجَعَلْنَا الْيَلَلِ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا الَّنَّهَارَ مَعَاشًا﴾.

مواعيد صلاة الصبح والظهر والعصر والعشاء كنواقيس منطقية للحركة بين نشاط العمل وفترة الراحة وإيذاناً بنهاية العمل.

بالإضافة إلى ما سبق فإن النظام المقترح يحقق شروط أفضل فيما يتعلق بطبيعة المناخ في المملكة، سواء من حيث جودة الهواء في الصباح الباكر أو من حيث درجة حرارة الجو في الظهيرة وعلاقتها بالعمل وراحة الناس.

كذلك فإن نتائج الدراسة المسحية المشجعة تدعونا للقول بأن تعديل مواعيد الدوام في اتجاه التعديل المقترن قد تكون محل ارتياح وتقدير من الناس رغم اعتراضنا بضرورة إجراء دراسة مسحية أكثر دقة قبل القبول بهذا التعميم.

بناءً على ما سبق، فإن الكاتب يرى أن على جهاز الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية النظر بجدية (عن طريق إجراء المزيد من الدراسات<sup>(٤٢)</sup>) في إمكانية تطبيق اقتراح تعديل مواعيد النشاط اليومي في المملكة ليبدأ يوم العمل مع صلاة الصبح وينتهي مع صلاة العشاء نظراً لملائمة النظام المقترن بطريقة أفضل من نظام المواعيد الحالي مع الحاجات والظروف المعاشرة والدينية والاجتماعية لبيئة المجتمع السعودي.

(٤٢) القضايا البحثية التي استجدة خلال البحث والتي لم يستطع الباحث دراستها بطريقة علمية وافية بسبب عدم التخصص أو بسبب التكاليف، حيث تحتاج إلى دراستها ضمن إطار التوصية بتطبيق المواعيد المقترنة:

- النتائج العملية لارتفاع درجة الحرارة بعد الساعة الثانية عشرة على معدلات الإنتاج في البلاد الحارة.
- حساب تكلفة الساعات الضائعة على المواطن السعودي وبالذات النساء في إنتظار فتح المجال التجارية بعد أذان العشاء.

- الساعات المتاحة للنوم حسب نظام الدوام الحالي، وأثر إنخفاضها على صحة الإنسان.
- دراسة قيمة الساعات الضائعة على المواطن السعودي في إنتظار عودة موظفي العمل بعد إنتهاء فترة صلاة الظهر حسب المواعيد الحالية للدوام الرسمي في المملكة العربية السعودية.
- القيم الأخلاقية في القرآن الكريم ودورها في النشاط الإنتاجي للمجتمع.

## المراجع

### أولاً : المراجع العربية

الحمدودي، عبدالرحمن بن محمد الحمودي (١٤٢٤) *الدبلوماسية والمراسم السعودية: تاريخية - دبلوماسية - تنظيمية*، الطبعة الثانية.

السحيباني، محمد (١٤٢٢) متى تم دراسة تغيير ساعات الدوام للموظفين؟ *اليمامة*: العدد ١٦٥٧، ٣، ربيع الأول ١٤٢٢.

سليمان، يوسف محمد (٢٠٠٠) مطلوب مراعاة البعد الاقتصادي: ٤٠٪ من طاقة السعودية تسرقها أجهزة التكيف، *جريدة الاقتصادية* ٢٠٠٠/٦/٧.

فيير، ماكس (١٤٠٩) *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية: العلاقة بين الدين والحياة الاقتصادية والاجتماعية في الثقافة الحديثة*، ترجمة أبو بكر باقادر وأكرم طاشكيني، جدة: مكتبة مصباح.

المعيوف، صلاح بن معاذ و محمد بن عبدالعزيز المهنـا (١٤٢٢) *العوامل المؤثرة في عدم انتظام الموظفين في الدوام الرسمي بالملكة العربية السعودية*، الرياض: معهد الإدارة العامة.

روبرتس، تيمونز و أبي هايت. (٢٠٠٤) *من الحداثة إلى العولمة: روى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي*، ترجمة سمر الشيششكلي. الكويت: مطبع السياسة.

محاجات خطة التنمية (١٩٩٦-١٩٧٠)، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ١٩٩٧.

### ثانياً : المراجع الأجنبية

**Bacon, A.W.** (1975) Leisure and the alienated worker: A critical reassessment of three radical theories of work and leisure, *Journal of Leisure Research*, 7: 197-190.

**Berry, J., McCarthy, E., Bater, J.M. and Terrill, H.J.** (1969) *Development of Permanent Part Time Employment Opportunities for Girls and Women*, Kansas City: University of Missouri. *Britannica Encyclopedia*, Standard Edition CD 2001.

**Calvasina, E.J. and Boxx, W.R.** (1975) Efficiency of workers on the four-day workweek. *Academy of Management Journal*, 18: 604-610

**Cohen, A.R. and Gadon, H.** (1978) *Alternative Work Schedules: Integrating Individual and Organizational Needs*, Reading, Mass.: Addison-Wesley.

**Committee on Alternative Work Patterns and National Center for Productivity and Quality of Working Life** (1976) Alternative in working time, *Alternative in the World of Work*, Winter. *Compton's Encyclopedia*, Volume No. 3 1990.

**Conference Board of Canada**, The altered work week. A symposium held in Ottawa by the Conference Board in Canada, November 1973.

**Davis, L.E. and Cherns, A.B.** (1975) (eds.) (2000) *Quality of Working Life*, New York: Free Press.

*Deutschland* . No. 5 October\November (2000).

**Dickenson, T.L. and Wijting, J.P.** (1975) An analysis of workers' attitudes towards the four-day, 40 hour work week, *Psychological Reports*, pp. 383-390.

**Eyde, L.C.** (1975) *Flexibility through Part Time Employment of Career Women in the Public Sector*, Survive, Washington, D.C.: U.S. Civil Service Commission, Personal Research and Development Center, June.

- Flint, J.** (1977) Growing part time work force has major impact on economy, *New York Times*, April 12.
- Foy, F.A.** (1980) Catholic Almanac. Huntington, Indiana: OSV, Inc., **Frease, M.**, and **Zawacki, R.A.** (1979) Job sharing: An answer to productivity problems? *The Personal Administrator*, (October), **24**: 35-38.
- Glickman, A.S.** and **Brown, Z.H.** (1974) *Changing Schedules of Work: Patterns and Implications*, Washington D.C.: Upjohn Institute for Employment Research.
- Golembiewski, R.T.** and **Proehl, C.W., Jr.** (1978) A survey of the empirical literature on flexible work hours: Characteristics and consequences of a major innovation, *Academy of Management Review*, **3**: 837-853.
- Goodale, J.G.** and **Aagard, A.K.** (1975) Factors relating to varying reactions to the four-day work week, *Journal of Applied Psychology*, **60**: 33-48.
- Herrick, N.O.** and **Maccoby, M.**, *Humanizing Work: A Priority Goal of the 1970's*, In **L.E. Davis** and **A.B.**, In: **Cherns** (eds.) (1975) *The Quality of Working Life*, New York: Free Press.
- Huff, P.** (1999) *101 Best Home Business Success Secrets*, Rocklin: Prima Publishing.
- Jones, E.B.** (1978) *Women and Part-Week Work*, Springfield, VA: National Technical Information Service.
- Koosis, D.** (1997) *A Self teaching Guide to Statistics*, New York: J. Wiley and Sons, Inc.
- Litwin, G.** and **Stringer, R.** (1968) *Motivation and Organizational Climate*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Malki, S.** (1980) The Religion of Islam and the Economy of Society, A non published research, BSU, Indiana.
- Malki, S.** (1991) *Institutional Inconsistency : A New Perspective on the Role of the State in Development (Case Study of Saudi Arabia)*, PhD. Washington University- St. Louis.
- New Patterns of Work* (report) American Institute for Studies in Productivity. Scarsdale, N. Y.: Work in America Institute, Inc. 1979 (b).
- Olson, M.H.** and **Tasley, R.** (1983) Telecommunications and the changing definition of the workplace, Unpublished paper at the *Telecommunications Policy Research Conference*, New York University, April 26.
- Part Time Work and Public Policy*, Ph.D. Dissertation, University of Missouri, (1978).
- Rifkin, J.** (1981) *The Age of Access*. New York: Penguin Putnam Inc. 2000, **Ronen, S** and **S.B. Ronen** and **Primpis** (1981) The Compressed Work Week as Organizational Change: Behavioral and Attitudinal Outcomes, *Academy of Management Review*, **6**: p. 70.
- Ronen, S.** (1984) *Alternative work Schedules*, Homewood, Illinois: Dow Jones-Irwin.
- Smith, B.** and **Suzanne** (1981) *Job Sharing: Analyzing the Cost*, San Francisco New Ways to Work.

## ملاحق

### ملحق رقم (١)

#### تقدير الزمن من الأذان إلى حين عودة الموظف إلى مقر عمله

يمكن حساب مدة الوقت المقطوع لصلاة الظهر وصلاة العشاء من فترتي العمل الصباحية (الدوام الرسمي) والمسائية (الدوام في القطاع الخاص) على أساس التقديرات التالية:

- مدة الآذان والوضوء : ٥ دقائق.
- الفترة بين الأذان والإقامة: ١٥ دقيقة لصلاة الظهر و ٢٠ دقيقة لصلاة العشاء (وذلك حسب التعميم (ملحق رقم ٢) الصادر من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد).
- مدة الوصول إلى المصلى: ٥ دقائق.
- زمن الإقامة: ٣ دقائق.
- أداء الصلاة: ١٠ دقائق.
- الخروج من المصلى أو المسجد والعودة إلى مقر العمل: ٥ دقائق.
- إجمالي حساب الوقت التقريبي المحتمل من موعد الأذان إلى وقت العودة إلى مقر العمل: ٤٣ دقيقة في حالة صلاة الظهر.
- ٤٨ دقيقة في حالة صلاة العشاء (بسبب الحاجة إلى إعادة فتح أبواب المحال التجارية).

التقدير أعلاه هو لحالة الموظف الذي لم ي يؤدِّ سنة المسجد أو سنة الظهر كما أنه لم يتكلم مع زملائه الذين سيقابلهم حتماً في مصلى الإدارة أو المسجد، وهذه الافتراضات غير واقعية وفي تقديرى من خلال تجربتي الشخصية (التي لا عبرة لها في هذا البحث) في الدوائر الحكومية فإن الزمن بين الأذان وعودة الموظف إلى مقر العمل يصل إلى الساعة وذلك في الحالات المثلثى، علماً بأن الأمر يحتاج إلى دراسة علمية أدق حيث أن هنالك متغيرات أخرى ترتبط بمدى دقة وقوف الإشراف الإداري للتأكد من عودة الموظف ضمن فترة الساعة.

---

(\*) التجربة السابقة للكاتب مع فكرة تغيير مواعيد العمل المقترحة وال الحاجة إلى تخليل مسحي على مستوى المجتمع أو على الأقل قطاع منه:  
في عام ١٩٧٧ قامت جريدة المدينة السعودية بإجراء لقاء من نصف صفحة مع الباحث حول مقومات فكرة تغيير مواعيد الدوام الرسمي ليبدأ العمل في حدود الساعة ٦ صباحاً وينتهي حوالي الساعة ١٢:٣٠ ومدى جدواً مثل هذا التغيير على النواحي الدينية والجغرافية والاجتماعية، وكأي فكرة غريبة فقد لاقت الفكرة في حينه الاستحسان من بعض المسؤولين والاستهجان والنقد من آخرين، وكلا الطرفين كانوا لهما مواردهما الموضوعية والعملية. لكن أفضل نقد تعرضت له الفكرة جاء من رئيس قسم الإدارة العامة في جامعة الرياض في ذلك الوقت حلال مقابلة اجتماعية في منزل أحد الشخصيات البارزة، حيث كان من رأي الدكتور أن فكرة من هذا النوع يجب أن تستند أولاً برأي الناس عن طريق العمل بطريقة أو بأخرى على تحديد مدى قبولهم أو رفضهم لها كجزء لا يتجزأ من أي دراسة حادة على المستوى العام. بناءً على هذا النقد الموضوعي فإن الجزء الثالث من هذه الدراسة يصب في محاولة تحديد الرأي العام للناس أو على شرعيّة مهمّة من المجتمع، حيث يفترض النظر إلى نتيجة هذا العمل المسحي المتواضع ك مجرد مؤشر أولي على ما يمكن أن تلقيه فكرة من هذا النوع من القبول أو الرفض.

ملحق رقم (٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

الدعوة والإرشاد

الادارة العامة للأوقاف والمساجد بجدة

إلى جميع مؤذني المساجد بمنطقة جدة والمرأقبين .

إلحاقاً لتعييننا الإداري رقم ١٥١ وتاريخ ٤/١٨/٢٠١٤هـ المبني، على خطاب صاحب المعالى وزير الحج والأوقاف رقم ٤٠٦/٢٢٠٨ بتاريخ ٣/٢٩/٢٠١٤هـ المعطوف على مأور من معالى الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشأن شكاوى المواطنين حول تفاؤت وقى الإقامة في الصلاة لنفس الغريضه من مسجد إلى آخر بسبب عدم توحيد الفاصل الزمن بين الأذان والإقامة بالإضافة إلى أن هذا الفاصل يختلف من مسجد إلى آخر، وأيضاً يختلف في المسجد الواحد من يوم لآخر وقد أدى ذلك إلى صعوبة مسمى أعلاه، الهيئة في مرaque المتخلعين عن الصلاة حيث تكون بعض الحالات التجارية مفلقة والبعض الآخر متوجه وأن الصلاة في مسجد قامت مبكراً عن غيره ويكون ذلك ذريمة لمن تتسلل نفسه التكاسل عن الصلاة في الجماع وبعد عرض الموضوع على سماحة الشیخ عبد العزیز بن باز في الرئيس العام لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، والدعوة والإرشاد ومعالى، وزير الحج والأوقاف تم الاتفاق أن تحدى الفترة الزمنية بين الأذان والإقامة والتي يلزم أن تقام الصلاة خلالها دون تجاوزها في الظرف العادي وذلك على النحو التالي :-

- ١ - صلاة الفجر يكون وقت الانتظار بين الأذان والإقامة (٢٥ دقيقه)
  - ٢ - صلاة الظهر والعصر يكون وقت الانتظار بين الأذان والإقامة (١٥ دقيقه)
  - ٣ - صلاة المغرب يكون وقت الانتظار بين الأذان والإقامة (١٠ دقيقه)
  - ٤ - صلاة العشاء يكون وقت الانتظار بين الأذان والإقامة (٢٠ دقيقه)

نأمل من الجميع والمعونين ومنسوبي المساجد ضرورة الالتزام بما جاء في التشريع بموجبه

و تنفيذه بكل دقة وعلى المراقبين المتابعة والرفع اليها عن المخالفين .

#### **الإيقاف والمساواة بمحنة**

( الشهريانى )

د / عبد العزى زين فضل المبارك

### ملحق رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

هناك اقتراح حول إمكانية تعديل مواعيد الدوام الرسمي الحالية ، بحيث يتلائم مع البيئة الدينية والجغرافية للملكة حيث يبدأ الدوام من بعد صلاة الفجر أي في حدود الساعة ٦ صباحاً وينتهي الساعة ١٢،٣٠ أي في حدود صلاة الظهر، وسوف يتم في حالة تطبيق هذه الفكرة تعديل مواعيد الإرسال التلفزيوني ومواعيد المدارس بما يتلائم مع المواعيد الجديدة .  
نأمل منكم التكرم بتبيان رأيكم في هذه الفكرة :  
« ضع أشارة ✓ أمام الفقرة التي يتم عليها الأخبار . »

فكرة بشعره للغاية :

فكرة سيئة :

فكرة جيدة :

فكرة ممتازة :

يمكن التعليق في سطر واحد :

الرجاء الإجابة على البيانات التالية :

العمر : ..... العنصر :

الجنسية : ..... الجنسية :

الدرجة العلمية : ..... الكلية :

الحالة الاجتماعية : ..... اذا كان لديك أطفال عدد الأطفال :

المهنة أو العمل : ..... المنطقه التي نشأت فيها :

المنطقه التي تعمل فيها :

---

## Working Hours in the Saudi Environment: A Comparative Investigation with a Survey Study

SADIQ ABDUL HAMID AL-MALIKI

*Assistant Professor*

*Political Science Department*

*Faculty of Economics & Administration*

*King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia*

**ABSTRACT.** Due to the importance of working hours to the productivity and viability of any society, it is important to investigate all possible scheduling options in a given society. In this research the writer address the issue of suitability of the current working hours in Saudi Arabia to the climate, social and religious conditions of that country. The alternative working schedule suggested by the writer start from early morning prayer (around 6 to 5 O'clock in the morning) to the noon prayer (around 12:30) for the public sector and to Asha prayer (around 9 in the evening) for the private sector. The writer take his idea one step further by conducting a pilot survey investigation of a sample of working Saudis who have completed their high school Diploma and who have entered the Saudi work market. The main objective is to see the level of willingness (or for that matter rejection) of that segment to such a major change in working hours. Both, the hourly comparison of the two working schedule in relation to environmental factors, and the survey investigation results are supportive to the new idea in which prayer is used as a prime scheduling tool across the day.

The early start will also help in making use of the healthy early morning hours, reducing the impact of rising temperature on the working environment and enhancing the quality of night sleep for the society as a whole (in the new schedule there will be more night hour sleep). Among the clear advantages of the new working hours are eliminating the intersection between prayer time and working hours.

The suggested drastic change in working hours will surely require other changes in school schedule and public television air time, but it is not impossible to implement since the Saudi government continues to manage changing the working hours of the society every year during the month of Ramadan by a single government decision. The results of the this research should only serve as an indicator for the feasibility of implementing the suggested working hours for Saudi Arabia and more elaborate research should be conducted .